الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم مالية ومحاسبة
رقم:

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
تخصص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطالبة: صالحي انتصار

تحت عنوان:

دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة
دراسة حالة بلدان عربية مختارة (2013 - 2020)

لجنة المناقشة

الأستاذ:	بحري علي	رئيسا
الأستاذ:	ذياب محمد	مشرفا ومقررا
الأستاذ:	جباري عبد الوهاب	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء:

إلى صاحبة الفضل والحنان، المضحية الغالية التي أنارت بحبها دربي نحو النجاح

أمي الغالية الحاجة زينب

وإلى الغالي الذي أفنى سنين عمره لأصل لهذا المقام من أحاطني بثقته وأعزني بكرمه

أبي الحبيب الحاج خليفة

حفظهما المولى لي من كل سوء وأطال عمرهما وألبسهما لباس الصحة والعافية

إلى من قاسموني الأحزان والأفراح أخواتي الغاليات

فضيلة، حميدة، خضراء

إلى إخوتي سندي وقوتي في الحياة

إبراهيم، احمد، إسماعيل، محمد

أولادهم وبناتهم كل باسمه

لزوجات إخوتي، وأخواتي التي لم تلدهم أمي

"الفاطيمات"

إلى من أعز مقامي عند والدي وطرق بابي حلالا طيبا وكان لي نعم السند والرفيق والحافظ للأمانة خطيبي سيد علي

صديقاتي ورفيقات الدرب وصحبتي الصالحة

مليكة، هاجر، عفاف، حنين، عبير، آمنة، الرميصاء

كل القائمات على مشروعي الالكتروني مشروع نفس القرآني من مشرفات ومعلمات ومساهمات من قريب أو بعيد.

انتصار صالحي

كلمة شكر:

كل شكري وامتناني لله عز وجل منقذي ومؤنسي وموفقي في انجاز كل عمل فاللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما تحب ربي وترضى.

كذلك أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد

الأستاذ الفاضل محمد ذياب

الذي قبل بصدر رحب الإشراف على انجازي وتصويب أخطائه ولم يبخل بأي مجهود أو خدمة في سبيل إكمال هذا العمل، فجزاه الله عني كل خير وأدام عليه الصحة والعافية والخير والبركة.

أقدم شكري الكبير لأستاذي في الثانوية

الأستاذ عبد الكريم مهدي

آمن بي كتلميذة مجتهدة، وضعني في مقام الابنة صحح لي الخطوات وأشار لي نحو التفوق بتقديره وتوجيهاته، أسأل المولى أن يرزقه من نعيم الدنيا والآخرة ما يرضي قلبه.

الشكر والعرفان لأخي إسماعيل صالحي الذي دعمني وأفادني بمعرفته وخبرته

شكرا لكل من أنار عقلي بمعرفة أو علم طوال مشواري الدراسي

شكرا لكل من ساهم في هذا العمل من بعيد أو قريب

الملخص:

يتمحور هذا البحث حول دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تمت دراسة مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالتنمية المستدامة مع التركيز على أهدافها وأبعادها وكذا البنوك الإسلامية عامة مع التركيز على أساليب التمويل التي يقبلها الشرع الإسلامي، و كذا تقديم بعض الجوانب والأنشطة التي تجمع كلا المتغيرين ، أخص بالذكر أساليب التمويل الإسلامي التي تم اقتباسها من الدين الإسلامي لا غيره مثل الزكاة، إذ يعتبر الدين الإسلامي هو المصدر الأول للبنك الإسلامي في رسم مبادئه وخططه الكاملة، ونتطرق في هذا البحث أيضا إلى دراسة حالة بلدان عربية مختارة وهي المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، عمان، الأردن، السودان وذلك من خلال دراسة تطبيقية تحليلية لبيانات في الفترة الممتدة من 2013 وحتى 2020 بالاعتماد على برنامج أردل الذي سيشخص لنا كل نموج على حدة ويقدم نتائج تقريبية بغرض استنتاج مدى التكامل بين المتغيرين، بعد تحليل البيانات المجمعة من خلال أدوات البحث العلمي المختلفة والمتاحة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، أساليب التمويل، التمويل الإسلامي، برنامج أردل، البنوك الإسلامية

Abstract :

This research focuses on the role of Islamic banks in achieving sustainable development, where various theoretical aspects related to sustainable development have been studied with a focus on its goals and dimensions, as well as Islamic banks in general with a focus on financing methods accepted by Islamic law, as well as providing some aspects and activities that combine both variables, especially mentioning Islamic financing methods that have been adapted from the Islamic religion and no others, such as zakat, as the Islamic religion is the first source of Islamic Bank in drawing up its complete principles and plans, we also address in this research the case study of selected Arab countries, namely the kingdom of Saudi Arabia, the United Arab Emirates United Arab Emirates ،Kuwait, Amman, Jordan, Sudan, through an applied analytical study of data in the period from 2013 to 2020, based on the ardl program, which will diagnose each model separately and provide approximate results in order to conclude the extent of integration between the two variables, after analyzing the data collected through various scientific research tools available.

Keywords: sustainable development, financing methods, Islamic finance, ardl program, Islamic banks

فهرس المحتويات:

العنوان	رقم الصفحة
إهداء	I
كلمة شكر.....	II
الملخص	III
فهرس المحتويات.....	V
قائمة الأشكال.....	VI
قائمة الجداول.....	VII
مقدمة عامة	8
الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة والبنوك الإسلامية	–
تمهيد الفصل	13
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة	14
المطلب الأول: مفهوم ونشأة التنمية المستدامة	14
المطلب الثاني: أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة	19
المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة	21
المبحث الثاني: مدخل إلى البنوك الإسلامية	23
المطلب الأول: مفهوم وخصائص البنوك الإسلامية	23
المطلب الثاني: نشأة وأهداف البنوك الإسلامية	25
المطلب الثالث: أهم وظائف وخدمات البنوك الإسلامية	29
المبحث الثالث: دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة	30
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي	30
المطلب الثاني: مساهمة البنوك الإسلامية في تحقيق الاستدامة الاقتصادية للتنمية	31
المطلب الثالث: مساهمة البوك الإسلامية في تحقيق الاستدامة الاجتماعية والبيئية للتنمية	35
خلاصة الفصل الأول	37
الفصل الثاني: دراسة حالة بلدان عربية مختارة (2013 – 2020)	40
تمهيد الفصل	–
المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية للدول المختارة	42
المطلب الأول: تحديد النطاق الجغرافي للدول المختارة	43
المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لهذه الدول المختارة	43
	46

المطلب الثالث: أسباب اختيار الدول للدراسة	50
المبحث الثاني: التنمية المستدامة في الدول المختارة "دراسة نظرية"	50
المطلب الأول: مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المختارة	51
المطلب الثاني: اتجاه التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في الدول المختارة	53
المطلب الثالث: استخلاص نتائج الدراسة النظرية	55
المبحث الثالث: الإطار المنهجي للدراسة	55
المطلب الأول: أدوات جمع البيانات	56
المطلب الثاني: عرض وتحليل البيانات	58
المطلب الثالث: استخلاص نتائج الدراسة التطبيقية	63
خلاصة الفصل الثاني	70
خاتمة	71
قائمة المراجع	73

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة منذ الحرب العالمية الثانية	ص15
02	عدد المؤسسات المالية سنة 1992م على أساس تصنيفها	ص27
03	توزيع المصارف الإسلامية عالميا من حيث العدد والموقع سنة1992م	ص27
04	أنواع عقود التمويل الموافقة مع الشريعة الإسلامية التي تمارسها البنوك الإسلامية في البلدان المختارة	ص59
05	الإحصاء الوصفي	ص60
06	نتائج اختبار جذر الوحدة	ص61
07	النموذج الأمثل ومواصفات طول التأخر	ص63
08	نتائج اختبار Bound لكل نموذج على حدة	ص64
09	الاحتياجات الاستثمارية في البلدان النامية خلال الفترة 2015 – 2030 لتحقيق أهداف التنمية المستدامة	ص65
10	نتائج المعاملات المقدرة على المدى الطويل ومصطلح تصحيح الخطأ المرتبط بكل نموذج فردي تحت الدراسة	ص67
11	نتائج الاختبارات التشخيصية لكل نموذج قيد الدراسة	ص69

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور مفهوم التنمية المستدامة	ص18
02	مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المختارة	ص51
03	اتجاه التمويل المتوافق مع البنوك الإسلامية في الدول المختارة	ص53

مقدمة عامة

تحتل التنمية المستدامة دوليا مكانة بارزة منذ التسعينيات، إذ تطورت كمجال مستقل مع مرور السنوات حتى أصبحت إحدى أهم متطلبات أكبر الحكومات في العالم، ذلك لأهميتها البالغة في ضمان تلبية حاجيات الجيل الحالي دون المساومة على احتياجات الأجيال القادمة وكذا تقليص حجم الديون قدر الإمكان، كل ذلك من خلال حسن توزيع مختلف الموارد والثروات والعوائد التنموية وتسييرها اقتصاديا بما يتماشى مع متطلبات الواقع المعاش، يطلق عليها أيضا اسم التنمية المستمرة أو التنمية المتواصلة كمفهوم أعمق وأوضح، ونتيجة لاتساع هذا المفهوم كمصطلح وكنشاط مستقل كان لزاما على الدول وضع هيئات ومنظمات تُعنى بالدرجة الأولى بتعزيز وتطوير التنمية المستدامة وربطها بجميع المجالات سواء البيئية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وحتى على مستوى المؤسسات خاصة المالية منها.

وحين نتعمق أكثر في مصطلح المؤسسات المالية نجد البنوك بأنواعها سواء التجارية أو الاستثمارية أو المخصصة وكذلك الإسلامية... تساهم في تطوير وتحقيق التنمية المستدامة بطريقة أو بأخرى، إذ تعتبر هذه الأخيرة إحدى الدعامات الكبرى الأساسية في بناء الهيكل المالي والاقتصادي لمختلف المجالات أي أن أهمية البنوك ترتبط بتمويل التنمية المستدامة من خلال الدور الذي تلعبه في مجال الوساطة المالية كون أن التمويل هو أساس العملية التنموية وكل ذلك من خلال عمليات الادخار، الاستثمار، وتمويل التجارة الخارجية وكذا تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن دعم البنك لهذه المؤسسات يأتي في إطار مساهمته في تحقيق التنمية تماشيا مع توجه البنك الداعم للأنشطة الحيوية للاقتصاد وكذا تنمية الاقتصاد الوطني لتحقيق نمو مستدام.

وإذا نظرنا إلى البنوك الإسلامية من باب التخصيص نجد أن لها دورا كبيرا وفعالا في خدمة مختلف المجالات التنموية داخل المجتمع وفق مبادئ إسلامية تميزها عن باقي المؤسسات المالية الأخرى، ففي هذا الإطار تلعب هذه الأخيرة دورا بارزا ومهما في تعزيز هذا شتى السبل التي تحقق الكثير من الفائدة، ويبرز ذلك من خلال محاولتها تطوير خدماتها و إيجاد نماذج إسلامية خاصة وتكوين نظام مالي شامل يرمي إلى احتواء الفئات التي تقصي أنفسها من الخدمات المالية الرسمية لأسباب دينية وثقافية، ما يطرح التسائل حول كيفية توجيه أنشطتها هذه لخدمة التنمية المستدامة، وقد اهتمت العديد من الدول العربية بتحقيق خطوة نحو هذه الأخيرة، من خلال تبني استراتيجيات لتقديم الخدمات المالية وتسهيل وصولها إلى العملاء، ومن خلال المعاملات المالية الإسلامية، ولعل من أبرز الدول العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

وعليه، انطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية التالية:

هل للبنوك الإسلامية دور في تحقيق التنمية المستدامة ؟

ويتبادر إلى الذهن عدة تساؤلات فرعية من الإشكالية الرئيسية تتمثل في:

- ما هي أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة ؟
- ما المقصود بالبنوك الإسلامية، خصائصها، وأهم أهدافها ؟
- كيف تساهم البنوك الإسلامية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة ؟
- هل للنشاط البنكي الإسلامي دور في تحقيق التنمية المستدامة في الدول المختارة للدراسة ؟

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة عن التساؤلات المطروحة ومعالجة موضوع دراستنا قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- توجه خدمات البنوك الإسلامية للمجال البيئي فقط.
- تساهم البنوك الإسلامية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.
- للبنوك الإسلامية دور في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة للدول المختارة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في:

- أهمية التنمية المستدامة كونها موضوع حديث تسعى كل الدول إلى تعزيزه.
- تبني الدول في الآونة الأخيرة إستراتيجيات البنوك الإسلامية في التعامل المالي.
- فائدة التنمية المستدامة في شتى المجالات وعلى المستثمرين وجل فئات المجتمع.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- الوقوف على مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها وأهم أبعادها الاجتماعية والاقتصادية وكذا البيئية.
- التعرف على ماهية البنوك الإسلامية.
- بيان قيمة البنوك الإسلامية كأداة جديدة في تحقيق القيمة الإضافية اقتصاديا واجتماعيا.
- دراسة مدى تطبيق الدول العربية لمبادئ البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة.
- دور التنمية المستدامة في تعزيز الأنشطة في شتى المجالات المختلفة.

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل الأسباب الأساسية لاختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- تماشي الموضوع مع التخصص، الأمر الذي يدفع إلى البحث عنه.
- أهمية البنوك الإسلامية في الاقتصاد العالمي.
- حداثة الموضوع وجذبه للاهتمام الدولي.
- الرغبة الذاتية في تناول موضوع يخص البنوك الإسلامية.

منهج الدراسة:

إن دراسة موضوع " دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة " بمتغيريه ومحاولة الربط بينهما يجعلنا نستخدم المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها وهذا عن طريق تكوين إطار نظري للبحث ومن ثم استغلال البيانات المجمعة تطبيقيا لتحليلها والوصول إلى نتائج فيها إجابة على التساؤل الرئيسي للبحت ومعرفة مدى مساهمة البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة.

حدود الدراسة:

تناولت الدراسة مجموعة من الدول العربية التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة وهي كل من السعودية، الإمارات العربية المتحدة، السودان، الكويت...، وذلك من خلال رؤية مدى تأثير البنوك الإسلامية بالدرجة الأولى في تحقيق هذه الغاية منذ سنة 2013م وحتى سنة 2022م مع تسليط الضوء على أهم النتائج والأهداف التي توصلت لها هذه الدول.

الدراسات السابقة:

- رويدة أيوب المشني ومآب معاوية ناشف، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر "التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة" المنعقد في كلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية – نابلس سنة 2018.

جاءت هذه الدراسة للتعريف بدور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بتعريف المصارف الإسلامية، وتعريف مفهوم التنمية المستدامة، والتعرف إلى طرق مساهمة المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التعرف على مختلف الأبعاد الخاصة بهذا المجال.

- يحياوي إلهام وبوكميش لعلى وبوحديد ليلى، المصارف الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، مقال تم إعداده وتقديمه لمجلة الحقيق بتاريخ 19 مايو 2016، وتم قبوله للنشر بتاريخ 27 أكتوبر 2016.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الإطار العام للتنمية المستدامة في الاقتصادي الاسلامي وواقعها على المستوى العالمي والعربي، وإبراز دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي.

هيكل البحث:

تم تقسيم البحث إلى فصلين حيث أن كل فصل يحتوي على ثلاث مباحث وكل مبحث يحتوي على ثلاث مطالب، الفصل الأول من البحث مسمى بالإطار النظري للتنمية المستدامة والبنوك الإسلامية، يجد القارئ عرضا تضمن بعض المفاهيم النظرية التي تضم موضوع البحث والمتعلقة بالتنمية المستدامة والبنوك الإسلامية من نشأة ومفاهيم وخصائص وأهداف، ومن ثم الانتقال إلى العلاقة بين البنوك الإسلامية والتنمية المستدامة وكيفية تحقيقها من خلال نشاطات البنك الإسلامية، في حين تضمن الفصل الثاني الجانب التطبيقي: دراسة حالة بلدان عربية مختارة والوقوف على تشخيص وتحليل مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في هذه البلدان ومدى مساهمة البنوك الإسلامية في ذلك من خلال أساليب التمويل المختلفة بالاعتماد على نموذج أردل كأداة للتحليل، من أجل الوصول إلى نتائج البحث والإجابة على فرضيات البحث.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتنمية المستدامة والبنوك الإسلامية

تمهيد:

عرفت الفترة الأخيرة ظهور مصطلح التنمية المستدامة بكثرة على الساحة الاقتصادية والاجتماعية وخاصة البيئية، مواكبة للحركة العالمية للعولمة التي تسعى إلى ضمان تلبية حاجيات الفرد العادي في المجتمع دون تكليفه لتبعات التناقض بين الحاجات الإنسانية المادية وغير المادية اللامحدودة، وبين الموارد الاقتصادية الكفيلة بتلبية هذه الحاجات، والتي تتسم بالندرة النسبية، وقابليتها للنفاذ، وبالتالي فإن سعي الدول إلى تلبية احتياجات أفرادها تسعى بالمقابل إلى الموازنة بين الموارد والحاجات، وعلى الرغم من وجود فجوة بين الموارد والحاجات في جميع الدول دون استثناء، إلا أن عمقها وحدتها تختلف من دولة إلى أخرى ومن فترة زمنية ألى أخرى، بحسب التقدم المادي والرفاه الاقتصادي في هذه البلدان.

كما كان لظهور البنوك دورا بالغ الأهمية في تحقيق الوساطة المالية، بين مختلف الفئات في شتى المجالات داخل المجتمع خاصة بين المستثمر الذي يعاني من العجز المالي والمدخر الذي لديه فائض مالي، ومنذ زمن ظهرت مؤسسات تعمل إلى جانب البنوك التقليدية تميزت بإتباعها لمنهج محدد قائم على تطبيق الأنشطة والتعاملات المالية المختلفة بالرجوع إلى المبادئ الإسلامية بالدرجة الأولى ألا وهي البنوك الإسلامية.

سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على التنمية المستدامة من خلال التعرض للمباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

المبحث الثاني: مدخل إلى البنوك الإسلامية

المبحث الثالث: دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

منذ التسعينيات وحتى يومنا هذا أصبح مفهوم التنمية المستدامة أحد أهم المفاهيم التي تأخذ اهتمام مختلف الدول والحكومات، كون هذه الأخيرة تعمل على ضمان التقسيم العادل للثروات المختلفة، كذلك كونها وسيلة ذات دور فعال في مواجهة مختلف المشاكل المتنامية في المجتمع ، فهي تعتبر تغيير اجتماعي موجه، متكاملة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع أساسية عدم تجاهل الضوابط البيئية وذلك بالحفاظ على الموارد الطبيعية واستغلالها عقلانيا بما يخدم كل المجالات.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة التنمية المستدامة

مرت التنمية المستدامة على مر السنين بالعديد من التطورات من ناحية المفهوم أو المبادئ القائمة عليها هذا ما جعل مفهومها واسع وكذا تاريخها ونشأتها.

الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة

تتعدد تعريفات التنمية المستدامة، فهناك أكثر من 60 تعريفا لهذا النوع من التنمية، بسبب اختلاف مفهوم التنمية من بلد إلى آخر، وعموما ورد مفهوم التنمية المستديمة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، وعرفت هذه التنمية على أنها: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم".[1]

- ❖ تعريف تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية (1987): التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها.
- ❖ تعريف ماهر أبو المعاطي (2014): التنمية المستدامة هي تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة هدفها وغايتها الإنسان تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتنمية على أساس علمي مخطط وفق إستراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.[2]

[1]--معتصم محمد إسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة – سورية أنموذجا، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 2015، ص43.

[2]-مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها،أبعادها، مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017، ص81.

❖ تعريف موسوعة المعلومات ويكيبيديا 2023: التنمية المستدامة هي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى جانب الأبعاد الاقتصادية لحسن استغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجيات الأفراد مع الاحتفاظ بحق الأجيال القادمة.

❖ ومن منظور إسلامي: فان ما تقدم يدخل ضمن مقاصد الشريعة دون شك، فغاية الشريعة الحفاظ على الكليات الخمس: الدين، النفس، العرض، المال، العقل، والحفاظ لا يتحقق للأفراد بمعزل عن المجتمع وإنما من خلال استغلال موارد الوطن، وتنميتها وحسن إدارتها، وهو ما يتقابل مع مفاهيم التنمية الحديثة وحسن إدارة المجتمعات وما يعرف باسم التنمية المستدامة، وهو يحتاج إلى دراسة من المنظور الشرعي للنظر في علاقة التنمية بالمقاصد الشرعية عامة والفروض الكفاءية والعينية خاصة، وبعبارة أخرى إعادة تأصيل مفهوم التنمية عامة والتنمية المستدامة خاصة.[1]

جدول (01): مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة منذ الحرب العالمية الثانية:

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
المرحلة الأولى	نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى ستينيات القرن العشرين	**التنمية= النمو الاقتصادي**
المرحلة الثانية	منتصف الستينيات إلى منتصف سبعينيات القرن العشرين	**التنمية= النمو الاقتصادي+ التوزيع العادل**
المرحلة الثالثة	منتصف السبعينيات إلى منتصف ثمانينيات القرن العشرين	**التنمية الشاملة= الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية**
المرحلة الرابعة	منذ 1990 وحتى وقتنا الحاضر	**التنمية البشرية= تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للسكان**
المرحلة الخامسة	منذ قمة الأرض سنة 1992	**التنمية المستدامة= النمو الاقتصادي+ التوزيع العادل+ الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية**

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة احمد أبو زنط، التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، [عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع]، 2007، ص 286- 287.

[1] - مصطفى عطية جمعة، الإسلام والتنمية المستدامة " تأصيل في ضوء الفقه وأصوله"، شمس للنشر والإعلام، القاهرة، 2017، ص175.

وكذا يمكن تعريف التنمية المستدامة من خلال عدة جوانب كالتالي:

- **الجانب الاقتصادي:**

ويأخذ مفهوم التنمية المستدامة نمطين:

1- في دول الشمال الصناعية تعني: خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة وامتناعها عن تصدير نموذجها التنموي الصناعي عالميًا.

2- في الدول الفقيرة والنامية يعني: توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا في الجنوب.[1]

- **الجانب البيئي:** يعرف التنمية المستدامة بأنها:" استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تناقص قدرتها بالنسبة للأجيال المقبلة مع الحفاظ على رصيد ثابت غير متناقص من الموارد الطبيعية".[2]
- **الجانب الاجتماعي:** يعرف التنمية المستدامة بأنها الوسيلة التي تساعد الفرد على تلبية مختلف احتياجاته، وذلك من خلال تحسين ظروفه وتوفر مختلف الوسائل المتاحة لتسهيل الحياة عليه لتحقيق طموحاته.

من خلال كل ما سبق يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها:

الوسيلة الأمثل التي تم تطويرها على مدار السنوات من اجل خدمة الفرد وتسخير مختلف المجالات في العالم لتحقيق وتلبية حاجياته المختلفة وتحسين ظروفه الاجتماعية والاقتصادية، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وحماية البيئة التي تعتبر المصدر الأول والأساسي لمختلف الثروات التي يتم استغلالها في مختلف الأنشطة باختلاف المجالات ويكون ذلك بعقلانية تساهم في بقاء هذه الموارد لأطول فترة زمنية مكنية لان الموارد الطبيعية تتميز بكونها مواد قابلة للتدهور والفناء مع الاستغلال الغير عقلاني، وبهذا يتم خدمة الجيل الحالي دون الإخلال بحاجيات الأجيال القادمة ورصيدهم من خيرات الأرض الطبيعية، وعليه فانه ولرفع المستوى المعيشي للأفراد لابد من حماية التنمية المستدامة ودعمها من قبل الحكومات وتطبيق أهدافها واقعا وإتباع المبادئ التي تقوم عليها.

وعليه فان خصائص التنمية المستدامة متمثلة في كونها:

- تنمية شاملة أو متكاملة.
- تنمية مستمرة.

[1] - مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، مرجع سابق، ص82.

[2] -معتصم محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص44.

- تنمية عادلة.
- تنمية متوازنة.
- التنمية التي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة.
- التنمية الرشيدة دون إسراف أو سوء استخدام أو استغلال.
- التنمية التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها.
- التنمية التي تعظم من قيمة المشاركة الشعبية أو مشاركة المواطنين في جميع مراحل العمل التنموي.
- الربط العضوي التام بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع فلكل منظوره الخاص.

الفرع الثاني: نشأة التنمية المستدامة

يعود الفضل في نحت مفهوم التنمية المستدامة وتأصيله نظريا إلى كل من الباحث الباكستاني محبوب الحق والباحث الهندي أمارتا يا سن، وذلك خلال فترة عملهما في إطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. فالتنمية المستدامة بالنسبة لهما هي تنمية اقتصادية – اجتماعية، لا اقتصادية فحسب، تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن، كذلك تنظر للطاقات المادية باعتبارها شرطًا من شروط تحقيق هذه التنمية، وفي أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة والذي طالب بأن يشمل التخطيط للتنمية في كل دولة ووضع استراتيجيات لحفظ الطبيعة وتحقيق تنمية قابلة للاستمرار على أساس التعاون الدولي والعلاقات المتبادلة بين الناس والموارد والذي أكدته عام 1987 لجنة مشكلة لهذا الغرض مؤكدة على تحقيق التنمية القابلة للاستمرار دون ضرر بيئي.[1]

اعتمد المجتمع الدولي في قمة الأرض بالبرازيل عام 1992 مصطلح التنمية المستدامة بمعنى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار لحقوق الأجيال القادمة في الحياة، في مستوى لا يقل عن المستوى الذي نعيش فيه، وهذا وقد حدد المجتمع الدولي مكونات التنمية المستدامة على أنها:[2]

- نمو اقتصادي
- تنمية اجتماعية
- حماية البيئة ومصادر الثروة الطبيعية لها

في عام 2002م عقد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في "جوهانسبرج" بجنوب أفريقيا وأقر بضرورة حماية البيئة المشتركة والقضاء على الفقر وتحسين قدرة الدول النامية على التصدي لتحديات العولمة ومجابهتها والحد من المشاكل الصحية المتصلة بالبيئة، ومن جانب عربي أظهرت الدول العربية أيضا اهتماما كبيرا بتطوير هذا المفهوم الجديد بمبادئه وتطبيقه بمشاركة كل الفئات في المجتمع، ففي

[1] - مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد،2017، ص85.

[2] - نزار عوني اللبدي، التنمية المستدامة -استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة-، دار دجلة "ناشرون وموزعون"، عمان، 2015، ص31.

عام 2005 أقر وزراء الشؤون الاجتماعية والتخطيط العرب في جامعة الدول العربية الاتجاه التنموي الجديد المتعلق بالتنمية المستدامة الخاص بالأهداف التنموية للألفية بغرض تمكين الفئات التي ينبغي أن تكون أكثر مشاركة في تحقيق التنمية كالمرأة والشباب ومشاركة منظمات المجتمع المدني، وأكد ذلك المؤتمر الثالث لمنظمة المرأة العربية في تونس عام 2010م تحت شعار "المرأة شريك أساسي في عملية التنمية المستدامة".[1]

ويمكن تلخيص تطور مفهوم التنمية المستدامة في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: تطور مفهوم التنمية المستدامة

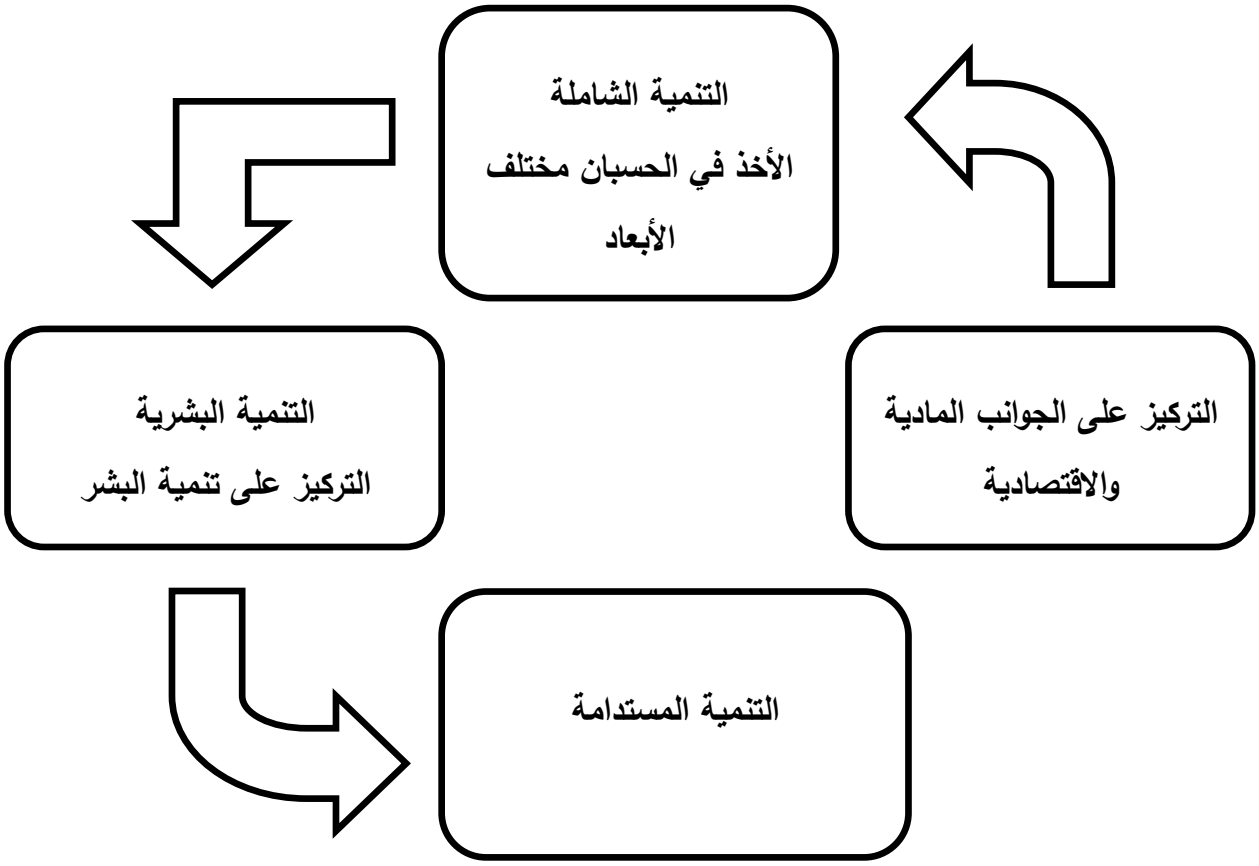

المصدر: فراح عماد، دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، 2014/2013، ص6.

[1] - مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، مرجع سابق، ص86-87.

المطلب الثاني: أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة أهداف عدة تميزها عن التنمية الاقتصادية، وكذا الكثير من المؤشرات التي تؤثر فيها، والتي ميزتها بمفهومها الجديد، فما هي هذه الأهداف والمؤشرات؟

الفرع الأول: أهداف التنمية المستدامة

وتتمثل الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة فيما يلي:[1]

- ✓ زيادة الدخل الوطني.
- ✓ تحسين المستوى المعيشي.
- ✓ تقليص التفاوت في المداخيل والثروات.
- ✓ ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع.
- ✓ ترشيد استخدام الموارد الطبيعية.
- ✓ مكافحة التلوث بأشكاله وألوانه.
- ✓ زيادة إجراءات حماية البيئة واستغلال كل خيراتها بطريقة عقلانية.

وقد وضعت منظمة الأمم المتحدة خلال السنوات الأخيرة أهداف تفصيلية للتنمية المستدامة متمثلة فيما يلي:[2]

- ✓ إنهاء الفقر بكافة أشكاله.
- ✓ إنهاء الجوع وتأمين الغذاء وتحسين التغذية والزراعة.
- ✓ ضمان حياة صحية وتعزيز مستوى معيشي مناسب لجميع الأعمار.
- ✓ ضمان جودة التعليم للجميع وتعزيز فرص التعليم المستمر للجميع.
- ✓ تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة.
- ✓ ضمان إتاحة خدمات المياه والصرف الصحي للجميع.
- ✓ ضمان الحصول على طاقة حديثة ونظيفة وللجميع.
- ✓ تعزيز النمو الاقتصادي والتوظيف المنتج لجميع القادرين على العمل.
- ✓ تحقيق تصنيع مستدام وتبني الإبداع والابتكار.
- ✓ تقليل عدم المساواة داخل الدول وبين الدول.
- ✓ بناء مدن آمنة وإنسانية ومستدامة.
- ✓ ضمان استهلاك وإنتاج مستدام.
- ✓ اتخاذ أفعال عاجلة لتحسين المناخ.
- ✓ المحافظة على الأنهار والبحار والمحيطات والمسطحات المائية والكائنات الحية.

[1] - سليم الأطرش، مخططات الولايات المتحدة الأمريكية لتنظيم اقتصاد العالم، دار السلام، لبنان، 2016، ص25.
[2] - مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، مرجع سابق، ص89.

- ✓ حماية وتعزيز الاستخدام المستدام للنسق الإيكولوجي والغابات ومحاربة التصحر والمحافظة على التنوع البيولوجي.
- ✓ تعزيز السلام الدولي والعدالة للجميع والمسائلة على جميع المستويات.
- ✓ تقوية وسائل التنفيذ والشراكة لتحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

ترتبط مؤشرات قياس التنمية المستدامة بأهداف عملية التنمية، لذلك تختلف هذه المؤشرات في عددها ونوعها من فترة زمنية إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى، نظرا إلى اختلاف أهداف التنمية وتعددها واختلاف الأولويات، كما تختلف مؤشرات قياس التنمية المستدامة عن مؤشرات التنمية التقليدية بحيث هذه الأخيرة تقيس التغير الذي طرأ على جانب معين من جوانب عملية التنمية، على أساس أن هذه التغيرات مستقلة، بينما تركز مؤشرات التنمية المستدامة على تداخل وترابط الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأي تغير يطرأ على أي منها ينعكس على الجوانب الأخرى.[1]

إن للمؤشر الجيد في قياس التنمية المستدامة خصائص عدة نلخصها فيما يلي:[2]

- ✓ أنه وثيق الصلة بالموضوع المراد دراسته.
- ✓ حقيقي ويعكس الواقع.
- ✓ له القدرة على قياس مدى التقدم الحاصل في مجال معين.
- ✓ قابل للمقارنة، ومؤسس على بيانات تجمع بشكل منظم.
- ✓ حساس تجاه التغير عبر الزمان والمكان.

وتكتسي مؤشرات التنمية المستدامة أهمية بالغة، حيث تسمح لمتخذي القرارات وواضعي السياسات معرفة ما إذا كانوا على الطريق الصحيح، كما تساعد على قياس التقدم المحقق نحو التنمية المستدامة.

[1] - ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 46، ربيع 2009، ص112 – 113.
[2] - غنيم أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها، وأدوات قياسها، ص262 – 263.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

إن الملاحظ من خلال تعريفات التنمية المستدامة التي تم عرضها أن لها أبعادا متكاملة لنجاحها تتضمن البعد الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، وفيما يلي عرض لتلك الأبعاد:

أولا: البعد الاقتصادي [1]

ويتضمن البعد الاقتصادي الانعكاسات والمؤشرات الحالية والمستقبلية للنشاط الاقتصادي على المحيط الذي يعمل ويستهلك منتجاته به لكامل دورة حياة المنتج، غالبا ما يتم تقييم التقدم الاقتصادي من حيث الرعاية الاجتماعية وتسعى العديد من السياسات الاقتصادية عادة لتعزيز الدخل، والبحث عن إنتاج أكثر كفاءة، واستهلاك السلع والخدمات واستقرار الأسعار وتحقيق مستوى معين من التوظيف فالكفاءة الاقتصادية تساعد على تحقيق أقصى قدر من الدخل الذي يشجع الإجراءات التي من شانها تحسين المستوى المعيشي لفرد واحد على الأقل دون تفاقم الوضع لأي شخص أخر.

تلعب أسعار السوق دورا رئيسيا في كل من تخصيص الموارد الإنتاجية لتعظيم الإنتاج، وضمان خيارات الاستهلاك الأمثل الذي يعظم فائدة المستهلك ويقبل معيار التكلفة والعائد. كما تسعى الاستدامة الاقتصادية لتعظيم تدفق الدخل الذي يمكن أن يتولد على الأقل للحفاظ على المخزون من الأصول أي رأس المال التي تساهم في هذه النواتج، معتمدة في ذلك على الكفاءة الاقتصادية لتحسين كل من الإنتاج والاستهلاك، كذلك التغير التكنولوجي يمكن أن يغير من درجة الاستبدال بين الموارد، وهنا تنشأ مشاكل في تحديد أنواع رأس المال التي ينبغي الحفاظ عليها على سبيل المثال { رأس المال العامل، الطبيعية والبشرية والاجتماعية}، فمن الصعب أن نقدر هذه الأصول ولا سيما الموارد البيئية والاجتماعية والخدمات التي تقدمها، ويتضمن البعد الاقتصادي الجوانب التالية:[2]

- **حصة الاستهلاك من الموارد الطبيعية:** إن مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية يختلف بين البلدان الغنية والفقيرة حيث يستهلك السكان في البلدان الغنية أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية ويرى هارتوك أن الاستدامة تعتمد على المفاضلة بين الاستهلاك والإشباع من الموارد الطبيعية وان الاستهلاك لا يتناقص مع الزمن.
- **الحد من التفاوت في الدخل:** تهدف التنمية المستدامة إلى تقليل الفوارق في توزيع الدخول بين الأغنياء والفقراء، إن هذا الهدف يتطلب العمل على أن توجه السياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية إلى استثمار الموارد المتاحة فيها والعدالة في التوزيع بين الجميع لضمان حقوقهم من تلك الموارد على شكل استثمارات وسلع وخدمات، ويمكن الحد كذلك عن طريق السياسات الهيكلية من قبل الحكومات في مجال أسواق التعليم والتعلم من خلال التأثير في معدل التوظيف والحد من

[1] - معتصم محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص51-52.
[2] - غنيم أبو زنط، التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص271.

تشتت الأرباح لمن يملكون وظيفة عن طريق زيادة الحد الأدنى من الأجور، إصلاح السوق، إعانات البطالة وزيادة مستوى حماية العمالة.

ثانيا: البعد الاجتماعي الإنساني [1]

ويتضمن هذا البعد أن تأخذ التنمية المستدامة في اعتبارها بالدرجة الأولى:

- ✓ سعادة الإنسان بتحسين نوعية حياته وتوفير فرص العمل.
- ✓ سيادة قيم العدل والمساواة بين السكان مع التركيز بصفة عامة على الجماعات المحرومة أو المهمشة.
- ✓ يضاف إلى ذلك ضرورة الاهتمام بتوجيه الجهود للاستثمار في رأس المال البشري خاصة في الدول النامية حيث يتم الاستثمار في الصحة والتعليم والتغذية.
- ✓ زيادة معارف ومهارات البشر لمساعدتهم على تحسين أدائهم في العمل والإنتاج .
- ✓ يتضمن هذا البعد العمل على تحقيق التقدم في سبيل تثبيت نمو السكان حتى لا يحد التزايد من جهود التنمية.
- ✓ الاهتمام بتوزيع السكان وذلك بإنشاء مدن جديدة والنهوض بالتنمية الريفية النشطة لإبطاء حركة الهجرة إلى المدن.
- ✓ اعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر.
- ✓ ينطوي البعد الاجتماعي على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملاً وذلك بمحاربة الجوع والارتقاء بمستوى الخدمات وإعادة تخصيص الموارد لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية وحماية التنوع الثقافي.

ثالثا: البعد البيئي [2]

إن التنمية المستدامة في بعدها البيئي تدعوا إلى:

- ✓ إشراك المؤسسات البيئية في اتخاذ القرارات للتقليل من المشاكل البيئية والحد من التدهور البيئي.
- ✓ إدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية الخضراء في ثقافة المنتج والمستهلك.
- ✓ الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها.
- ✓ الاستخدام الكفء لمختلف الموارد الطاقوية، و حماية المناخ من التلوث والاحتباس الحراري.
- ✓ خلق تخصصات في المجال البيئي على مستوى الجامعات والمدارس العليا.
- ✓ عدم إتلاف التربة واستعمال المبيدات وتدمير الغطاء النباتي، وكذا الحد من انبعاث الغاز.

[1] - مدحت محمد أبو النصر، مرجع سابق، ص104.

[2] - عبد الحكيم جربي، البعد البيئي للتنمية المستدامة...في المؤسسة الاقتصادية، مجلة حوليات جامعة بشار، المجلد 05، العدد02، 2018، ص162.

المبحث الثاني: مدخل إلى البنوك الإسلامية

في منتصف الستينيات من القرن الماضي ظهرت البنوك الإسلامية كمنظمات مالية تنبذ التعامل بالفائدة، وتتخذ المبادئ الدينية الإسلامية القاعدة الأساسية في تسيير مختلف التعاملات البنكية ومنهج أساسي في مزاولة مختلف الأنشطة المصرفية المالية، فهي تمثل التجسيد الحي لمبادئ وعقيدة الدين الإسلامي، وهاهي اليوم تعتبر انجاز اقتصادي إسلامي عظيم متزامن مع التطور الحاصل، تخدم المجتمع بنظم اقتصادية مميزة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

ولمعرفة البنوك الإسلامية عن كثب، يتم التطرق في هذا المبحث إلى المداخل العامة للبنوك الإسلامية وكذا مختلف المفاهيم الأساسية ذات الصلة.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص البنوك الإسلامية

تميزت البنوك الإسلامية عن غيرها كونها تعتمد على منهج واحد أساسي وهو المنهج الإسلامي الذي يرفض التعامل الربوي المبني على أساس الفائدة، الذي تعتمد عليه كل المؤسسات المالية في الحصول على فوائد وأرباح، فظهر التعامل المالي الإسلامي الذي يدعم المشاركة في الأرباح والخسائر بين المؤسسة والأفراد، ما يحقق بصفة عامة أهداف المجتمع وبصفة خاصة الفائدة للبنك وللفرد.

الفرع الأول: مفهوم البنوك الإسلامية

التعريف الشائع للبنك الإسلامي هو: مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أخذا أو إعطاء، فالبنك الإسلامي ينبغي أن يتلقى من العملاء نقودهم دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء عائد ثابت على ودائعهم، مع ضمان رد الأصل لهم عند الطلب وحينما يستخدم ما لديه من موارد نقدية، في أنشطة استثمارية أو تجارية فانه لا يقرض ولا يدين أحدا مع اشتراط الفائدة، وإنما يقوم بتمويل النشاط على أساس المشاركة فيما يتحقق من ربح، فإذا تحققت خسارة فانه يتحملها مع أصحاب النشاط الذين قام بتمويلهم،[1] هذا التعريف يبين الفرق الواضح بين البنوك الإسلامية والبنوك الأخرى الربوية، إذ يركز على جانب واحد وهو التعامل بالفائدة من عدمه، وهو المعنى الأساسي لكنه مفهوم مختصر جدا ولا يشمل الفوارق الأساسية بين البنك الإسلامي وغيره.

البنوك الإسلامية بنوك متعددة الوظائف حيث تؤدي دور البنوك التجارية وبنوك الأعمال وبنوك الاستثمار وبنوك التنمية ومن هنا فعملها لا يقتصر على الأجل القصير كالبنوك التجارية ولا على الأجل المتوسط والطويل كالبنوك غير التجارية بل يشمل الآجال القصيرة والمتوسطة الأمر الذي ينعكس على هيكل استخداماتها.[2]

---

[1] - محمد إبراهيم الخماش، البنوك الإسلامية بين التشريع الضريبي والزكاة، أطروحة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2007، ص8.

[2] - محمود الأنصاري وآخرون، البنوك الإسلامية، كتاب الأهرام، القاهرة، أكتوبر 1988، ص39.

وحتى إن اختلفت الفلسفة ومنهجية العمل بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية إلا أن ذلك لا يغير من حقيقة هامة ومنطلق أساسي هو أن البنوك الإسلامية بنوك تعمل كوسيط مالي ويضمها هيكل القطاع

المصرفي بمفهومه العلمي والعملي، وهي شأنها شأن أي بنك تقليدي تستهدف تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توظيف مواردها الداخلية والخارجية لصالح المجتمع.

وعرف عبد الحميد عبد الفتاح المغربي البنك الإسلامي على أنه:

"منظمة مالية ومصرفية، اقتصادية واجتماعية، تسعى إلى جذب الموارد من الأفراد والمؤسسات وتعمل على استخدامها الاستخدام الأفضل مع أداء الخدمات المصرفية المتعددة، وتعمل أيضا على تحقيق العائد المناسب لأصحاب رأس المال كما تسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع، وتلتزم بمبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق التنمية الايجابية، الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمؤسسات، مع مراعاة ظروف المجتمع".[1]

هذا وقد عرف باحثون آخرون البنوك الإسلامية بتعاريف عدة نذكر منها:

- ❖ الباحث الأول عرف البنك الإسلامي على أنه: "مؤسسة مالية مصرفية، لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي".[2]
- ❖ كما عرفه الدكتور شوقي إسماعيل شحاتة بأنه: "منشأة مالية تعمل في إطار إسلامي، وتستهدف تحقيق الربح المالي الحلال، وبأسلوب فعال في ظل إدارة اقتصادية سليمة".[3]
- ❖ ويقول باحث آخر: "يقصد بالمصارف، أو بيوت المال الإسلامية تلك المؤسسات التي تباشر الأعمال المصرفية، مع التزامها باجتناب التعامل بالفوائد الربوية أخذا أو إعطاء – بوصفه تعاملا محرما شرعا – وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية".[4]
- ❖ يقول محسن أحمد الخضيري: " البنك الإسلامي هو مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنميتها".[5]

وعليه فان البنوك الإسلامية مؤسسة اقتصادية تسعى لتحقيق الربح والمساهمة في التنمية بأشكالها المختلفة داخل المجتمع وتقديم خدمة ذات فائدة للأفراد كطرف مشارك، وكل هذا يكون تحت مبادئ

---

[1] - عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، ط1 بحث رقم66، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة - المملكة العربية السعودية، 2005م. ص86.

[2] - عبد الرزاق الهيثي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر، الأردن – عمان، 1998، ص173.

[3] - بوحيضر رقية، إستراتيجية البنوك الإسلامية... المنافسة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري – قسنطينة، 2011-2012، ص112.

[4] - عبد الرزاق الهيثي، مصدر سابق، ص173.

[5] - بوحيضر رقية، مرجع سابق، ص112.

الشريعة الإسلامية ومنهج الدين الإسلامي وقواعده، فلا يكون البنك إسلاميا إلا إذا توافقت نشاطاته مع أحكام الشريعة، ومنه فان البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية تزاول أعمالها وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني: خصائص البنوك الإسلامية

تتميز البنوك الإسلامية بالكثير من الخصائص التي تميزها عن باقي المؤسسات المالية الأخرى فهي تعمل على:

- ✓ حشد الموارد والمدخرات بأساليب وأدوات تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- ✓ توظيف الموارد والمدخرات المجمعة في أوجه الاستثمار المختلفة قصيرة وطويلة الأجل وفقا لأحكام الشريعة.
- ✓ التركيز على البعد الاقتصادي والاجتماعي لعملية التنمية من خلال توظيف الموارد والمدخرات المجمعة.
- ✓ ضرورة وجود الإطار المؤسسي المنظم لهذه الأعمال سواء كان بنكا أو مؤسسة تمويل إسلامية.
- ✓ نشر الوعي المصرفي الإسلامي وتطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي باعتباره النظام الأمثل للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للشعوب الإسلامية.[1]

المطلب الثاني: نشأة وأهداف البنوك الإسلامية

كان للبنوك الإسلامية أهداف كثيرة تطورت مع تطورها عبر الزمن منذ نشأتها، ويمكن توضيح ذلك من خلال:

الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية

لم تكن فكرة المؤسسات المالية وليدة اليوم فقط بل منطلقها كان منذ ظهور الإسلام، فبيت مال المسلمين في ذلك الوقت كان يعتبر بنك إسلامي مصغر يقوم على تمويل الأفراد المسلمين وعونهم ومنذ ذلك الحين تم اعتماده كوسيلة أساسية من ناحية التمويل، مع مرور الوقت ومع تهاون حكام الدولة الإسلامية في قمع الأفكار الغربية المتسربة للمجتمع بدأ المسلمون بتبني تلك الأفكار بما في ذلك التمويل الربوي الذي سبق إليه اليهود والمسيحيون، تغلل التمويل الربوي وأصبح يصنف من الضروريات وليس كما نص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة بأنه من المحرمات، بعد مرور وقت طويل ظهرت فئة ترفض فكرة الربا المحرم في أي تعامل مالي وبدؤوا يعملون على إنجاح التمويل الإسلامي وإرجاعه للساحة مجددا والعمل به وبالتالي نبذ أي تعامل غربي مبني على الحرام ولكن ومع انتشار مثل هذه التعاملات كان من الصعب جدا وصول الفكرة واعتمادها مجددا داخل المجتمع.

[1] - لقمان محمد مرزوق، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، 2002، ص198.

فمن الناحية العملية كانت أول تجربة للقيام بالعمل المصرفي على أسس إسلامية لا تقوم أساس الفائدة المصرفية في إحدى المناطق الريفية في باكستان في أواخر الخمسينيات وهذه التجربة غير معروفة كثيرا ويرجع السبب في ذلك إلى قلة ما يكتب عنها باللغة العربية، وتوقفت هذه التجربة عن العمل في أوائل الستينيات من القرن الماضي.[1]

والتجربة الثانية هي تجربة بنوك الادخار المحلية في مصر بمدينة ميت غمر عام 1963م، لإنشاء بنوك لا تعتمد على الفائدة حيث جاءت بناءا على فكرة من الدكتور أحمد عبد العزيز النجار، فتم افتتاح أول بنك ادخار محلي ليعمل على أساس الشريعة الإسلامية بحيث يتم إنشاء وحدات مصرفية في قرية أو حي من أجل تجميع مدخرات الناس وذلك بإشراف المؤسسة المصرفية العامة للادخار وتوظيف حسب احتياجات عمل المنطقة وقد استمرت التجربة حتى أيار1967م، وبالرغم من نجاح هذا البنك حيث استطاع أن يغطي مصاريفه الإدارية وتوزيع أرباح بمقدار 7 بالمئة، إلا أن البنوك الربوية سيطرت عليه ففشلت هذه التجربة، وكذلك لعدة أسباب عدة أخرى منها إشاعات مغرضة حول هذه التجربة.[2]

لكن هذا لم يفشل من طموح الساعين لنشر ثقافة التمويل الإسلامي مجددا فكانت التجارب قائمة في بلدان عدة على أمل بعث هذا النشاط مجددا بأسس إسلامية.

وتجلى ذلك واقعا في السبعينيات من القرن الماضي، إذ شوهدت انطلاقة جديدة لفكرة إنشاء المصارف والمؤسسات المالية، ففي عام 1971م أسست مصر أول مصرف يقوم بممارسة النشاطات المصرفية على غير أساس الربا، وهو بنك ناصر الاجتماعي الذي بدأ ممارسة نشاطاته المصرفية عمليا عام 1972م، ثم أعقب ذلك إقامة مصرفين إسلاميين معا 1975م هما: بنك دبي الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة، والبنك الإسلامي للتنمية في جدة، اشتركت في رأس ماله دول منظمة المؤتمر الإسلامي، ويهدف إلى دعم المشاريع التنموية لهذه البلدان ثم استمرت حركة إنشاء وتأسيس المصارف الإسلامية في طريقها نحو التقدم والازدهار إذ أسس عام 1977م ثلاثة مصارف إسلامية مرة واحدة هي كل من بنك فيصل الإسلامي المصرفي، وبنك فيصل الإسلامي السوداني، وبيت التمويل الكويتي أعقبها بعد ذلك البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام 1978م، بعد ذلك أخذت المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية تتزايد بشكل واضح عاما بعد عام حتى أصبح هناك ما يزيد على تسعين مصرفا ومؤسسا مالية إسلامية في نهاية عام 1992م.[3]

---

[1] - عاشور يوسف، مقدمة في إدارة المصارف السلامية، مطبعة الزينتيسي للطباعة والنشر، غزة، 2002. ص64.

[2] - لنا محمد إبراهيم الخماش، مرجع سابق، ص9.

[3] - عبد الرزاق الهيثي، مرجع سابق، ص177- ص178.

الجدول رقم (02): عدد المؤسسات المالية سنة 1992م على أساس تصنيف نشاطها:

أشكال المؤسسات المالية الإسلامية	عددها سنة 1992م
المصارف الإسلامية	55
شركات الاستثمار الإسلامية	34
شركات إسلامية قابضة	3

المصدر: عبد الرزاق الهيثي، مرجع سابق، ص178.

والجدول رقم (03): توزيع المصارف الإسلامية عالميا من حيث العدد والموقع سنة 1992م:

مكان المصرف أو المؤسسة	العدد
الدول الإسلامية	56
الدول العربية	39
الدول الغربية {غ عربية}	17
الدول غير الإسلامية	36
الإجمالي	92

المصدر: عبد الرزاق الهيثي، مرجع سابق، ص179.

بعدها ظهرت رحلة العولمة والتي لا بد أن يكون لها تأثير على البنوك الإسلامية كما كان لها تأثير على شتى المجالات فمنذ تسعينيات القرن الماضي ما زالت مستمرة إلى غاية اليوم، وتميزت البنوك الإسلامية خلال هذه المرحلة بكثرة عددها و توزعها على عدد كبير من الدول في الشرق الأوسط، وجنوب شرق آسيا، وحتى في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، من ناحية أخرى أصبح العالم سوقا مفتوحة في مختلف المجالات ومنها الخدمات المالية، وهي حقيقة يواجهها النشاط المصرفي بشكل عام والبنوك الإسلامية بشكل خاص[1].

في الأخير نصل لخلاصة تؤكد أن البنوك الإسلامية مرت بعدة مراحل وتطورات في مسيرتها، واكتسبت في كل مرحلة نقاط قوة ساعدتها على الثبات والرجوع أقوى وكذلك عانت من الكثير من المشاكل والسلبيات، واليوم المؤسسات المالية الإسلامية مازالت صامدة وبقوة، وأصبحت مبادئها جزءا مهما في الأنظمة المصرفية العالمية الإسلامية وغيرها، وكان ذلك لا بد منه فقد أصبح عدد المصارف يزيد عن 250 مصرف في 48 دولة تصل ودائعها إلى أكثر من 400 مليار ما يدل على نجاح المبادئ التي يقوم عليها العمل التمويلي الإسلامي، الشيء الذي يدفعنا للتطرق إلى أهداف البنوك الإسلامية المسطرة والأساسية.

[1] - بوحيضر رقية، مرجع سابق، ص111.

الفرع الثاني: أهداف البنوك الإسلامية

تنقسم أهداف البنوك الإسلامية حسب المجالات كالتالي:

❖ **أهداف دينية واجتماعية:**

- ✓ تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع من خلال تسهيل العمليات المالية ما يساعد على تلبية الاحتياجات بأقل تكلفة ممكنة دون اللجوء إلى أساليب تأخذ جهدا ووقتا وفي نفس الوقت قد تكون محرمة شرعا على الفرد في دينه ومجتمعه.
- ✓ يعتبر الهدف الأسمى للبنك الإسلامي هو تحقيق المصالح المعتبرة شرعا، وهي إتباع الدين وحفظ النفس والعقل والنسل والمال، فتقوم البنوك الإسلامية بالحرص على إبقاء العلاقة الحسنة بين المسلمين، وعلى تحقيق ما دعا له الإسلام سواء داخل نطاق الوطن الإسلامي أو خارجه عن طريق إنشاء فروع أخرى.[1]
- ✓ زيادة الالتحام والتكافل والتكاتف بين أفراد المجتمع، بايجابية الزكاة من خلال إعطاء كل ذي حق حقه من المستحقين في مصارف الزكاة الشرعية، وتنظم المنفعة بين أفراد المجتمع وتفجر طاقات البذل والعطاء وتحويل الطاقات المعطلة والخاملة إلى طاقات منتجة فاعلة ومتفاعلة تضيف إلى إنتاج المجتمع والقضاء على كافة صور الإسراف وزيادة روح الانتماء والولاء على مال الأمة.[2]

❖ **أهداف اقتصادية:**

تتمثل فيما يلي:[3]

- ✓ جذب وتجميع الفوائض المالية وتعبئة الموارد المتاحة في الوطن الإسلامي وتنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد.
- ✓ توظيف الأموال في المشاريع الاستثمارية التي تساعد على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن الإسلامي.
- ✓ القيام بالأعمال والخدمات المصرفية مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية فيما يخص تحريم الربا ومنع الاستغلال.

❖ **أهداف بيئية:**

- ✓ يهدف البنك الإسلامي إلى تحقيق الربح الأمثل، وهو مفهوم إنساني يقوم على الكم والكيف معا، فالهدف تحقيق القيمة المثلى للربح وهذا بمراعاة مصلحة الآخرين فضلا عن المحافظة على البيئة.[1]

---

[1] - قادر محمد الطاهر وآخرون، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2014، ص28.
[2] - الخضيري محسن، البنوك السلامية، ايتراك للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص38.
[3] - حسين مصطفى غانم، مفهوم المصرف الإسلامي، دار العزيز، مصر، 1985، ص10- 12.

المطلب الثالث: أهم وظائف وخدمات البنوك الإسلامية

تقوم البنوك الإسلامية مثلها مثل باقي المؤسسات المالية بأنشطة بنكية نفسها تكون فقط قائمة على مبادئ شرعية إسلامية وتتمثل في:

- ✓ قبول الودائع
- ✓ إصدار سندات المقارضة
- ✓ تأدية الخدمات البنكية بصفة عامة

وفيما يلي شرح تفصيلي لكل وظيفة:

أولا: قبول الودائع

الشرط الأساسي في هذه الودائع أن تكون بعيدة عن الفائدة، ومن أهم هذه الودائع نذكر ما يلي:

1. ودائع تحت الطلب: ويتم فيها استعمال الشيكات.
2. الودائع الاستثمارية: وهي ودائع يتفق فيها المودع مع البنك على إيداع مبلغ من المال لديه لفترة زمنية معينة، سنة أو أكثر أو بصورة مستمرة مقابل أن يشارك المودع في الأرباح والخسائر الناتجة عن العمليات الاستثمارية.
3. الودائع الادخارية: وهي ودائع صغيرة تودع في البنك بغرض استثمارها مع حرية التمتع بسحبها عند الطلب، كما يمكن لهذه الودائع أن تستخدم في تمويل الأنشطة غير الائتمانية.

ثانيا: إصدار سندات المقارضة

وهي وثائق محدودة القيمة صادرة عن البنك بأسماء من يكتتبون بها مقابل دفع القيمة المحرر بها على أساس المشاركة في نتائج الأرباح المحققة سنويا وهي نوعان، سندات المقارضة المشتركة وسندات المقارضة المخصصة، وسنوضح كل منهما فيما يلي:[2]

1. سندات المقارضة المشتركة: هي عبارة عن وثائق موحدة القيمة وصادرة عن البنك بأسماء من يكتتبون بها مقابل دفع القيمة المحررة على أساس المشاركة في ناتج الأرباح المحققة سنويا حسب شروط خاصة بكل إصدار على حدة، وهي في العادة نسبة من مجموع الأرباح الاستثمارية لكل سنة تالية للسنة التي تطرح في الاكتتاب وتكون هذه الفترة محددة لا تتجاوز عشرة سنوات.
2. سندات المقارضة المخصصة: تختلف عن سندات المقارضة المشتركة بأنها مربوطة بمشروع بعينه أو غرض معين، ويتم تصنيفها على ضوء أعمال المشروع أو المشاريع الممولة من أموال هذا الإصدار في كل حالة على حدة، ويحدد لها نسبة من إيرادات المشروع الصافية المستثمرة فيها من قبل مجلس الإدارة للبنك ويكون المشروع حساب دخل مستقل عن سائر إيرادات البنك.

---

[1] - احمد النجار، حول البنوك الإسلامية، مجلة البنوك الإسلامية، العدد 34، لبنان، فيفري 1984، ص06.

[2] - فلاح الحسيني ومؤيد الزهن الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة 02، الأردن، 2003، ص11.

ثالثا: تأدية الخدمات البنكية بصفة عامة

تتمثل الخدمات البنكية التي تقوم بها البنوك الإسلامية بصفة عامة فيما يلي: [1]

1. عمليات تحصيل الشيكات عن طريق المقاصة.
2. إجراء حوالات بأنواعها وبيع العملات الأجنبية وشرائها.
3. تحصيل الكمبيالات عن العملاء.
4. إصدار خطابات الضمان والكفالات.
5. إصدار الاعتمادات المستندية.
6. التحصيل نيابة عن الغير حيث يقوم البنك بتحصيل مستحقات عملائه من الغير، كأن يقوم بتحصيل فواتير الكهرباء.
7. قبول الكمبيالات حيث يقوم البنك بضمان عملائها لتسهيل التزاماتهم.
8. شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها وتسهيل عمليات الاكتتاب بها.
9. تقديم القروض الحسنة وإدارة صناديق الأمانات والضمان والإعلانات الاجتماعية، وإدارة صناديق الزكاة.

المبحث الثالث: دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة

لقد كان لمشاريع التنمية المستدامة في عدة جوانب منها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية اهتمام كبير لدى القائمين على إدارة البنوك الإسلامية، فقد تم الحرص منذ القدم على الاهتمام بالجوانب التنموية وتطوير الإنسان المسلم وتنمية بيئته المحيطة به ليتمكن من الإسهام في التنمية المستدامة لمجتمعه المحيط به.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي

إن الاقتصاد الإسلامي هو: "ذلك العلم الذي يبحث في كيفية استخدام الإنسان ما استخلف فيه من موارد، لسد حاجات أفراد المجتمع الإسلامي، الدينية والدنيوية طبقا للمنهج الشرعي المحدد".[2]

في الاقتصاد الإسلامي نجد مصطلح العمارة وهو أوسع دلالة وأشمل من مفهوم التنمية المستدامة كما يعرفها الاقتصاد الحديث، لأن هدف العمارة من وجهة النظر الإسلامية هو: إقامة مجتمع يعمل فيه العباد على أساس من تقوى الله لتحقيق العمارة، فضلا عن الحفاظ على الخيرات والنعم التي ترتبط بها،

[1] - فؤاد توفيق ياسين و أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر، مصر، 1996، ص18.

[2] - غازي عناية، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، الخصائص العامة، دار زهران، الأردن، 2002، ص28.

وبمفهوم اقتصادي تعني العمارة العمل بشرع الله لتحقيق حد الكفاية للجميع وللوصول إلى نمو مستمر للطيبات وذلك بالاستخدام الأمثل لكل ما سخره الله لنا من موارد.[1]

وعليه تتضح التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي من خلال استعمال المجتمع المسلم لوسائل شرعية تحفظ مصلحة أفراد المجتمع الإسلامي، وقد ورد مضمون التنمية تحت مصطلح العمارة والتعمير، في قول الله سبحانه وتعالى: {هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا} (سورة هود الآية: 61)، ويقول علماء التفسير إن الآية الكريمة تحث على طلب العمارة والطلب المطلق من الله يكون على سبيل الوجوب وفي هذه الآية دلالة على وجوب عمارة الأرض، قال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه لنائبه على مصر: "ليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استخراج الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد".[2]

ومنه فإن التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي تتميز بالواقعية والتماشي مع ظروف المجتمع الحقيقية، فهي لا تفصل بين الجانب المادي والجانب الروحي، ولا تفرق بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي، وتعارض الإسراف وسوء استغلال الموارد وبالتالي لا تعرف الفصل بين حاجات الجيل الحالي وحاجات الأجيال المقبلة، فهي بذلك تستمد ركائزها من الفقه الإسلامي وبالتحديد من فقه المعاملات.

فالتنمية المستدامة من المنظور الإسلامي هي عملية متعددة الأبعاد، تعمل على التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والبعد البيئي من جهة أخرى، وتهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية القائمة عليها من منظور إسلامي يؤكد أن الإنسان مستخلف في الأرض له حق الانتفاع بمواردها دون حق ملكيتها، ويلتزم في تنميتها بأحكام القرآن والسنة النبوية الشريفة، على أن يراعي في عملية التنمية الاستجابة لحاجات الحاضر، دون إهدار حق الأجيال اللاحقة، ووصولا إلى الارتفاع بالجوانب الكمية والنوعية للمادة البشر، وهذا التعريف يتضمن ثلاث عناصر:

- ✓ عملية متعددة الأبعاد تقوم على التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الشاملة من جهة وبعدها البيئي من جهة أخرى.
- ✓ الاستغلال الأمثل للموارد من منظور إسلامي.
- ✓ توفير حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد والارتقاء بالجوانب الكمية والنوعية للمادة والبشر.[3]

المطلب الثاني: مساهمة البنك الإسلامي في تحقيق الاستدامة الاقتصادية للتنمية

ويظهر ذلك من خلال:

[1] - محمد إبراهيم مقداد، دور البنوك الإسلامية.. في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، جانفي 2005، ص239 – 261.

[2] - يحياوي إلهام وآخرون، المصارف الإسلامية كآلية لتحقيق ..في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الحقيقة، العدد 38، أكتوبر 2016، ص262.

[3] - رويدة أيوب المشني ومآب معاوية ناشف، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مؤتمر"التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة"، ورقة عمل، كلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية، 2008، نابلس، ص11 – 12.

- **تمويل المشاريع:** لقد ساعدنا المفهوم الشرعي للمصارف الإسلامية وتحريم الربا (الفائدة) في تطور دور هذه الأخيرة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تمويل المشاريع إذ تعد فوائد القروض بمثابة كلفة ثابتة ترهق كامل المقترضين ذوي الدخل المنخفض بالإضافة إلى تخوف الكثير من الزبائن من الشبهة الشرعية لهذه القروض[1]، فتأتي البنوك الإسلامية بمهامها الكثيرة المجردة من الفوائد الربوية لتسقط هذا التخوف عند الكثير من المتعاملين وذلك من خلال تشجيع التجارة عن طريق البرامج الخاصة المصممة لتشجيع العمليات التجارية بين الدول لتقوية قدرات الوكالات المسؤولة عن عمليات التصدير، وكذا تشجيع الاستثمارات من خلال نشر الوعي بين المستثمرين المحتملين حول الفرص المتاحة وأيضا تقديم التمويل إلى المؤسسات الوطنية للتمويل التنموي، ولا ننسى المساهمة في مختلف الأعمال المصرفية الإسلامية، ودعم التطور التكنولوجي بالدرجة الأولى الذي يساهم في وقتنا الحالي بإنجاح لكل الأنشطة بدرجة عالية من الدق والكفاءة، وهناك عدة معايير تضبط هذه العملية والمتمثلة في[2]:
  - عدم التعامل بالربا.
  - تمويل المشروعات المباحة شرعا، فلا يجوز التمويل لمشاريع محرمة.
  - معايير السلامة المالية المتمثلة في:
    - قدرة العميل المالية.
    - قوة مركزه المالي.
    - التعرف على حالة السيولة والتدفقات النقدية.
    - مراجعة الوثائق والمستندات الثبوتية.
  - تقييم صاحب المشروع من حيث الالتزام الديني، الخلق، والأمانة والقوة.
  - دراسة جدوى المشروع وعناصر النفقات والإيراد في المشروع، والفترة اللازمة لاستعادة المبالغ المستثمرة.
  - معيار المتابعة والإشراف وهو من أهم معايير التمويل الإسلامي للمشروعات إذ أن مانح التمويل لاسيما في التمويل الاستثماري وتمويل الدولة يجب ألا يقتصر دوره في منح التمويل بل يجب عليه متابعة النشاط وتقييمه ورفده بالمعلومات اللازمة، وذلك لأن التمويل الإسلامي بطبيعته إنما يكون تمويل لمشاريع تمتزج فيها عناصر الإنتاج ومن ثم لزم المتابعة من أجل ضمان نجاح هذه المشاريع و تحقيق التنمية.

- **صيغ التمويل:** وهي كثيرة ومنوعة بتنوع الأنشطة المالية وسنتطرق لا على سبيل الحصر للمضاربة والمشاركة والمزارعة.

---

[1] - يحياوي إلهام وآخرون، مرجع سابق، ص563.

[2] - محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، مذكرة ماستر، قسم المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2015، ص 37 -38.

أولا: المضاربة

تعددت تعريفات المضاربة في الاصطلاح، ويمكن القول إنها عقد بين طرفين يدفع فيه الأول مالا إلى الطرف الآخر لتجر فيه، على أن يكون الربح بينهما حسب ما اتفقا عليه من نسبة، وهذا المعنى مشتق من المعنى اللغوي فالضرب في الأرض يعني السفر فيها للتجارة.[1]

إذ تقوم البنوك الإسلامية بأخذ الأموال واستثمارها بما يخدم حاجات المجتمع على أساس تعاقدي بين من يملك مالا وبين من يعمل بذلك المال، وتكمن أهمية المضاربة في الاستثمار المصرفي الإسلامي بما يأتي[2]:

- المضاربة تحقق لمن يملك المال فرصة الاستثمار دون عناء البحث عن الشخص الأمين المستقيم ودون الحاجة إلى دراسة نوع النشاط الذي يمكن الدخول فيه.
- توفر للمودع الفرصة في الحصول على نصيبه من الأرباح أو خروجه من المضاربة.
- تلبي حاجات رجال الأعمال والمودعين للأموال دون الوقوع في الربا.
- تساعد على التخلص من مشكلات البطالة.

وبهذا تخدم البنوك الإسلامية المجتمع بالحد من التفاوت في الدخل بين الأفراد وهو البعد الاقتصادي الأساسي للتنمية المستدامة الذي تسعى إليه أي دولة من خلال الاستثمارات المختلفة التي تمولها البنوك الإسلامية.

ثانيا: المشاركة

من أدق تعريفات المشاركة ما جاء به محمد عمر شابر، فقد عرفه على أنه شكل من أشكال تنظيم المشروعات، حيث يسهم شخصان أو أكثر في تمويل العمل وإدارته بنسب متساوية أو مختلفة، ويتم اقتسام الأرباح بنسبة عادلة (ليست متساوية بالضرورة)، متفق عليها بين الشركاء أما الخسائر فيتم تحملها بنسب رأس المال.

يمثل أسلوب المشاركة ضمانا لنجاح المشاريع الاستثمارية، نظرا لكون الشركاء يراقبون ويتابعون باستمرار مراحل تنفيذ المشروع الاستثماري، إضافة المعرفة المسبقة بطبيعة المشروع الاستثماري الذي يشاركون فيه غيرهم، فالعقد الذي يوقع بين الشركاء يتضمن كل تفاصيل المشروع وهذا بخلاف عملية التمويل بالقروض المصرفية حيث يتم تلقي الودائع على أساس سعر الفائدة ثم توزع في شكل قروض مصرفية على أساس سعر فائدة أعلى. [3]

[1] - محمد أبو حسين، المضاربة في المصارف الإسلامية، مؤتمر بيت المقدس الإسلامي الدولي الخامس، رام الله، فلسطين، 2014، ص3.

[2] - طلال أحمد إسماعيل، المضاربة المشتركة ومدى تطبيقها في المصارف الإسلامية في فلسطين، رسالة ماجستير غ منشورة، غزة، الجامعة الإسلامية، 2002م، ص208.

[3] - علاش أحمد ودرواسي مسعود، النشاط المصرفي بدون فوائد...أسلوب المشاركة نموذجا، الملتقى الدولي الثاني بعنوان "الأزمة المالية والبدائل المالية والمصرفية،معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،الجزائر،05-06 مايو 2009 ص12.

وتعد المشاركة من أشكال الاستثمار التي أحدثت تغييرا جوهريا في العمل المصرفي الإسلامي للأسباب التالية:

- المشاركة هي الأكثر تحقيقا للسلامة الشرعية واكبر مرونة من ناحية الأحكام الفقهية.
- غيرت المشاركة شكل العلاقة بين الممول والمستثمر من دائن ومدين في المصرف التقليدي إلى شركاء في المشروعات سواء أكان ذلك في علاقة المصرف الإسلامي بمودعيه أم علاقة بعملائه المستثمرين.
- تحقيق نشاطات مستثمرة عن طريق استثمارات متوسطة وطويلة الأجل والاستعادة من أرباح تلك المشاريع وخبرات أصحابها وقيمتها التجارية.
- تنويع المحافظ الاستثمارية لدى المصارف من ناحية القطاعات والآجال وقاعدة العملاء الممولين والصيغ المستخدمة.
- المساهمة بدور اكبر في تمويل المشروعات الصناعية ومشروعات البنية التحتية وبالتالي لعب دور تنموي اكبر.[1]

ثالثا: المزارعة

عرفها المالكية على أهنا: " الشركة في الزرع "

و تقوم هذه الصيغة أساسا على عقد الزرع ببعض الخارج منه، وبمعنى آخر يقوم مالك الأرض بإعطاء الأرض لمن يزرعها أو يعمل عليها، وهذه الصيغة لم تطبق سوى من بعض البنوك السودانية، ويرجع ذلك إلى الأهمية البالغة التي يكتسبها القطاع الفلاحي حيث يمثل مصدر دخل رئيسي لأكثر من 99% من السكان.[2]

وكذا الكثير من صيغ التمويل التي تعتمد البنوك الإسلامية في تمويل مختلف الأنشطة الخارجية لدعم التنمية مثل: صيغة التمويل بالمساقات، التمويل بالمرابحة، التمويل بالتأجير التمويلي، التمويل بالسلم، التمويل بالإستصناع... الخ، كل هذه الصيغ ساهمت بشكل كبير في دعم التنمية الاقتصادية وتطويرها خاصة وأنها مبنية بالدرجة الأولى على المنهج الإسلامي الذي يتبنى مبادئ تخدم المجتمع.

ومنه فإن البنوك الإسلامية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث تتماشى معاملاتها المصرفية مع الضوابط الشرعية، وإيجاد البديل لكافة المعاملات لرفع الحرج عن المتعاملين معها، باختصار تساهم في:[3]

[1] - ساجر ناصر حمد الجبوري، إيمان عبد الله جاسم الجبوري، المشاركة في المصارف الإسلامية، مجلة العلوم الإسلامية، العدد 20،2013، ص 380-381.

[2] - عثمان بابكر أحمد، تجربة البنوك السودانّية فّي التموّيل الزراعّي بصّيغة السلم المعهد، الإسلامي للبحوث و التدرّب التابع للبنك الإسلامي للتنمّية ، طبعة الأولى، 1998، ص 27.

[3] - بن حجوبة حميد و خالد الخطيب، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوك التسيير عبد الحميد ابن باديس – مستغانم، 2020، ص24.

- إلغاء الفائدة و تخفيض تكاليف المشاريع وهذا يؤدي إلى تشجيع الاستثمار بالنسبة لفئة الحرفيين و بالتالي خلق فرص جديدة و منه تتسع قاعدة العاملين و القضاء على البطالة، فيزداد الدخل الوطِني.
- تنمية الوعي الداخلي وتشجيع الاستثمار، وذلك بإيجاد فرص وصيغ عديدة للاستثمار تتناسب مع قدرة و مطالب الأفراد والمؤسسات المختلفة.
- العمل من أجل المحافظة على الأموال داخل الوطن، وبذلك يزداد الاعتماد على الموارد و الإمكانيات الذاتية الأساسية التي توظف داخل البلدان الإسلامية.

المطلب الثالث: مساهمة البنك الإسلامي في تحقيق الاستدامة الاجتماعية والبيئية للتنمية

كما هو الحال في الجانب الاقتصادي، فإن كلا من الجانب الاجتماعي والبيئي في التنمية المستدامة يتأثر بنشاطات البنك الإسلامي باختلاف خدماته و أهدافه المسطرة لخدمة هذا النوع من المجالات.

الفرع الأول: مساهمة البنك الإسلامي في تحقيق الاستدامة الاجتماعية للتنمية

ويكون ذلك من خلال قيام البنك بالأعمال التالية:

- ✓ **جمع الزكاة:** تقوم الكثير من البنوك الإسلامية بتشكيل صناديق خاصة بالزكاة ومن ثم يتم توزيعها على المستحقين، وتعتبر هذه الوسيلة قاعدة أساسية في العمل المصرفي الإسلامي لما فيه من فائدة على المستوى التكافلي والتواصل الاجتماعي.

فعملية الزكاة هي اسم لأخذ شيء مخصوص، من مال مخصوص على أوصاف مخصوصة، لطائفة مخصوصة، فالزكاة تطلق على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله سبحانه وتعالى للمستحقين، كما يطلق على نفس إخراج هذه الحصة "التزكية"[1]، فهي طريقة لتطهير النفس من الشح والبخل والذنوب حسب العقيدة الإسلامية فتدرب المسلم على البذل والإنفاق في سبيل الله داخل مجتمعه.

والشروط الواجب توفرها في مال الزكاة هي:

- أن يكون المال معلوما لصاحبه.
- ملك النصاب، وهو قدر معلوم لما تجب فيه الزكاة.
- حولان الحول في بعض أنواع الزكاة.
- أن يكون المال قابلا للنماء.
- الزيادة عن الحاجات الأصلية لصاحبه.

ويعرف الفكر الاقتصادي الزكاة بأنها: فريضة مالية تقتطعها الدولة أو من ينوي عنها من الأشخاص العامة أو الأفراد قسرا بصفة نهائية ودون أن يقابلها نفع معين تقرضها الدولة طبقا للمقدرة التكليفية للممول

[1] - داوود محمود، الأحكام الجلية في زكاة الأموال العصرية الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2004، ص8.

وتستخدمها في تغطية نفقات المصارف الثمانية المحددة في القرآن الكريم والوفاء بمقتضيات السياسة المالية العامة الإسلامية.

ويكمن دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال: [1]

- يتم الحصول عليه من دون تكلفة، والتكلفة هي المبلغ الذي يخصم من الإيراد قبل الوصول إلى الربح.
- فريضة الزكاة أهم الموارد الدولية المالية والمحرك الفعال الذي يحث المسلمين على استثمار أموالهم وبالتالي إيصال أموال الغني للفقير ما يساهم في قضاء حاجاتهم وهذا يؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي توفير فرص عمل جديدة.
- توجيه التمويل من مال الزكاة إلى الاستثمار في المجالات التي تفيد المجتمع وهذه أهم ميزة للتمويل الإسلامي في مجال التنمية المستدامة، فالمال مال الجميع وهذا المنطق يجب أن يوجه لخدمة أفراد المجتمع بإقامة المشاريع التي لا تعود بضرر في الحاضر أو المستقبل.

ويمكن استغلال أموال الزكاة في خدمة المجتمع من خلال توجيه الأموال إلى الإنشاء العقاري للمؤسسات المختلفة على حسب الحاجة، وكذا المساهمة في التدريب وتكوين الأفراد في مختلف المجالات المهنية وتنظيم ورش مختلفة النشاطات وكذا الكثير من المساهمات التي تنهض بالمجتمع وتساهم في تحقيق الرفاهية للأفراد.

✓ **القرض الحسن:**

عند المصرف الإسلامي القرض الحسن هو تقديم المصرف مبلغا محددا لأي شخص أو لأحد المتعاملين مع المصرف، حيث يضمن أن يقوم بسداد القرض الحسن دون تحمل أية أعباء أو مطالبته بفوائد أو مطالبته بأي زيادة في المال بل يكتفي المصرف بأن يحصل على أصل المبلغ[2]، ويقوم القرض الحسن في المصرف الإسلامي على إتاحة البنك مبلغا محدد لفرد من الأفراد أو لأحد عملائها حيث يضمن سداد القرض الحسن دون تحميل هذا المبلغ أو مطالبته بأي زيادة من أي نوع بل يكفي البنك فقط أن يسترد أصل القرض والأموال التي أقرضها لهذا العميل أو لهذا الفرد، ويتم تقديم هذه القروض لغايات معينة مثل العلاج والتعليم وعمل المشروعات الصغيرة ولعلاج البطالة.[3]

✓ **الوقف:**

المفهوم الاقتصادي للوقف:

لقد عرف منذر قحف الوقف اقتصادياً بأنّه تحويل للأموال عن الاستهلاك واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية، تنتج المنافع والإيرادات التي تستهلك في المستقبل، جماعياً أو فردياً وهو عملية تجمع بين الادخار والاستثمار وتتألف من اقتطاع أموال كان يمكن للواقف أن يستهلكها، إمّا مباشرة أو بعد

[1] - رويدة أيوب المشني ومآب معاوية ناشف، مرجع سابق، ص18.

[2] - نشوى محمد عبد ربه، آليات تفعيل دور القرض الحسن في البنوك الإسلامية لعلاج مشكلة البطالة في مصر، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد والمالية، كلية التجارة طنطا، مصر، 2022، ص93.

[3] - رويدة أيوب المشني ومآب معاوية ناشف، مرجع سابق، ص19.

تحويلها إلى سلع استهلاكية عن الاستهلاك الآني، و في نفس الوقت تحويلها إلى استثمار يهدف إلى زيادة الثروة الإنتاجية في المجتمع(قحف،2001).

والوقف له عدة أهداف اجتماعية تتوافق مع أبعاد التنمية المستدامة أهمها:

- إعادة توزيع الدخل وتوفير احتياجات الفئة الفقيرة من المجتمع.
- تحسين البنية التحتية للاقتصاد.
- توفير القروض للنشاطات الإنتاجية.
- تمويل مختلف مراكز التعلم وزيادة الوعي الثقافي.

تشترك التنمية المستدامة مع الوقف الإسلامي أن كليهما يهتم بأبعاد كثيرة تتعلق بحياة الإنسان مثل البعد الاقتصادي والبعد الثقافي والبعد الاجتماعي والبعد الإنساني وغيرها، كما أن جميع الأبعاد متشابكة ومتداخلة بعضها كمي وبعضها نوعي ومن الصعوبة فصلها عن بعضها البعض.

وعليه فإن البنوك الإسلامية تعتبر من المؤسسات المالية الأولى الداعمة للتنمية الاجتماعية المستدام، وتعتبر الفرد أولوية يتم توجيه مختلف الأنشطة والعائدات لتلبية حاجياته وتسهيل الحياة عليه، وخاصة الفرد الفقير المجتمع كون هذه المؤسسات تقوم على المبادئ الإسلامية التي تولي اهتمامها بالفقير وتدعوا لتوجيه المال للفئات التي تستحقه فيتم الدمج بين عطاء الغني تلبية لنداء دينه وبين حاجيات الفقير الأساسية.

الفرع الثاني: مساهمة البنك الإسلامي في تحقيق الاستدامة البيئية للتنمية

من أهداف التنمية المستدامة إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد البيئية الطبيعية أو تحسينها لكي تتمكن الأجيال المقبلة من أن تعيش حياة كريمة أفضل، وقد دعا الإسلام منذ القدم إلى ترشيد استهلاك الموارد والتقليل من التلوث وهو مبدأ عدم الإسراف واحترام نعمة الله، ويكمن ذلك من خلال:

- ✓ **الحفاظ على الهواء:** ينهى الإسلام بصفة عامة تلويث الهواء لأنه يعتبر أساسي في حياة الإنسان والنبات ومن دونه تموت الكائنات الحية، فمثلا ما تطلق المصانع من دخان سام يلوث الجو، كل هذا يعتبر من المحظورات لما فيه من أخطار على حياة الكائنات وكذا تهديد موارد الأجيال القادمة، يعتبر الإسلام كل هذا مقصدا وهدفا نبيلا لتحقيق الحفاظ على البيئة وهذا ما يتضمنه الأساس التعريفي للتنمية المستدامة التي تسعى للمحافظة على البيئة ومواردها للأجيال القادمة.
- ✓ **الحفاظ على الموارد:** وضع الإسلام قواعد عامة تحدد مدى استفادة الإنسان من الموارد الطبيعية المختلفة، بالانتفاع بما خلق الله لكنه في الوقت ذاته نهاه عن الأنانية والاستبداد وتجاهل الآخرين،

وأمره أن ينتفع بما أوجده الله دون إسراف أو تبذير لأنها ليست خاصة به وحده، بل للمجتمع ولكل الأجيال القادمة وهذا تطبيق لمبدأ الاستهلاك المستدام[1].

وتساهم البنوك الإسلامية في تحقيق العنصرين الماضيين من خلال: دعم مختلف المؤسسات التي تعمل على نشر هذا الوعي وتمويلها لتستطيع توصيل الفكرة لكل الأفراد باختلاف الفئات، وكذا دعم المؤسسات التي تعمل على المحافظة على الهواء من التلوث، تجنب التعامل مع المصانع التي تبالغ في طرح مخلفاتها التي تؤثر على هذا الجانب بشكل مفرط.

- ✓ **الحفاظ على المسطحات الخضراء:** اهتم الإسلام بالحفاظ على ديمومة الغطاء النباتي فنهى عن قطع الأشجار أو وضع القاذورات تحت ظلها، وشجع على الزراعة وغرس الأشجار، وذلك لفوائدها العظيمة التي تعود على الإنسان بالخير في تلطيف وتنقية، وعليه فإن البنوك الإسلامية عملت على دعم نشاط المساحات الخضراء من خلال التمويل الأخضر، ويعتبر التمويل الأخضر نموذجاً مالياً مبتكراً لدفع التنمية المستدامة باهتمام واسع النطاق من قِبل الحكومات والمؤسسات المالية والشركات، على خلفية تدهور تلوث البيئة في العالم وتريد البنوك الإسلامية أن تحسن إسهامها في الاقتصاديات المحلية من خلال خلق فرص عمل، تطوير البنية التحتية، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأولويات قصو، وتتمثل مزايا التمويل الأخضر في:[2]

  - جذب قاعدة عريضة من المستثمرين، فهو متاح لكل من المستثمرين التقليديين وأولئك المهتمين بالاستثمار الأخضر على حد سواء من أجل إنشاء مشاريع صديقة للبيئة ومتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
  - يفي التمويل الأخضر بمتطلبات الاستدامة: حيث يمكّن السوق المالية الإسلامية من تقديم المزيد من التمويلات للبنية التحتية للأسواق الناشئة والاقتصاديات النامي.
  - يضمن توجيه الأموال نحو مشاريع البيئة المستدامة حيث يقدم للمستثمرين وبدرجة عالية من اليقين تأكيدات باستعمال الأموال فقط في المشاريع الخضراء ولن تستعمل في غير ذلك.

وعليه فإن البنوك الإسلامية من الجانب البيئي تعمل على تحقيق مبدأ الحق المشترك في الانتفاع بالموارد الطبيعية، حيث أن حق الانتفاع من هذه العناصر والموارد البيئية كالماء والهواء والكلأ والنار وغيرها من مصادر الطاقة والغابات الحيوانية البرية والأسماك والأراضي الخصبة والهواء وأشعة الشمس هو حق مشترك بين كل أفراد المجتمع باختلاف الأجيال، وفي مقابل انتفاعه من الموارد المشتركة يجب عليه أن يبقي على قيمتها الأصلية فإذا تسبب في إتلافها أو إفسادها أو تدهورها فهو ضامن بما يكفل إصلاح الضرر لأنه اعتدى على حق كل فرد من أفراد المجتمع.[3]

---

[1] - يحياوي إلهام وآخرون، مرجع سابق، ص563.

[2] - عبد القادر حفاي وشخوم رحيمة، التمويل الإسلامي الأخضر و دوره في خدمة التنمية المستدامة، مجلة دفاتر اقتصادية، عدد206. رقم1040، ديسمبر 2018، ص563.

[3] - يونس محمد، حماية البيئة في الفكر الإسلامي، ندوة الثقافة والعلوم، الإمارات العربية المتحدة، 2003، ص27.

ملخص الفصل الأول:

تناولنا في الفصل الأول مفاهيم نظرية عامة حول البنوك الإسلامية والتنمية المستدامة، ومن ثم تم الربط بينهما لمعرفة العلاقة بينهما.

ففي المبحث الأول تطرقنا إلى ماهية التنمية المستدامة ومفهومها العام بالنسبة لكل مجال، اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا... وكذا تطور هذه الأخيرة على مدار السنين ما أدى إلى إنشاء علم كبير في حد ذاته يتضمن الكثير من الجوانب والمميزات، وكذا المؤشرات التي تميزه عن غيره، وكون التنمية المستدامة استطاعت مع السنين كسب ثقة المتعاملين في الحكومات فإنها مست العديد من الأهداف والأبعاد بتنوع مضامين المجتمع، واستطاعت أن تحقق أبعادها وترسم طريق نحو التنمية الشاملة.

أما المبحث الثاني فتعرفنا فيه على البنوك الإسلامية منذ انطلاقها كبيت مال للمسلمين وحتى تطورها الحاضر وتفوقها على معظم المؤسسات المالية الأخرى، إذ تميزت عن غيرها بإتباع شامل لمبادئ الدين الإسلامي بغض النظر عن النتائج، وأهم مبدأ هو عدم التعامل بالربا في كل النشاطات المالية الخاصة بالبنك بل اعتبار النشاط المالي نشاط تشاركي بين البنك والأفراد داخل المجتمع سواء في الربح أو الخسارة، أي أنه يعمل على تحقيق الغاية الأولى للدين وهي خدمة الفرد مهما كان حاله أو وضعه.

وفي المبحث الثالث تم الدمج بين المتغيرين واستخلاص علاقة تربطهما ألا وهي مساهمة البنك الإسلامي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، وتعرفنا من خلاله على الكثير من أساليب التمويل التي يستخدمها البنك للنهوض بهذا المجال وتطويره سواء اقتصاديا أو اجتماعيا أو بيئيا.

الفصل الثاني:

دراسة حالة بلدان عربية مختارة (2013 – 2022)

تمهيد:

في أعقاب الأهداف الإنمائية للألفية من سنة (2000– 2015)، والتي كانت مفيدة في الحد من الفقر، وتسهيل الوصول إلى التعليم، والوقاية من الأمراض، وتطوير البنية التحتية في أفقر دول العالم هناك مجموعة من أهداف التنمية المستدامة التي تستهدف الفترة 2016–2030 والتي تم الاتفاق عليها تحت إشراف الأمم المتحدة لإنشاء تنمية أكثر إنصافا واستدامة والحد من تهديدات تغير المناخ الناجم عن البشر، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في 15 سبتمبر 2015، يحتوي جدول الأعمال هذا على 17 هدفا من أهداف التنمية المستدامة، وهي: لا فقر، القضاء على الجوع، الصحة الجيدة والرفاه، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والصرف الصحي، الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة، العمل اللائق والنمو الاقتصادي، الصناعة، الابتكار والبنية التحتية، الحد من عدم المساواة، المدن والمجتمعات المستدامة، الاستهلاك والإنتاج المسؤولين، العمل المناخي، الحياة تحت الماء، الحياة على الأرض، السلام والعدالة، مؤسسات قوية، والشراكات لتحقيق الأهداف.

وفي المنطقة العربية، اتخذت دول عربية عديدة إجراءات لإدماج أهداف التنمية المستدامة في خططها الوطنية، وفي هذه الدراسة تم اختيار كل من دولة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وعمان والأردن والسودان ، خلال الفترة (2013 – 2020)، لمعرفة مدى تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة وإلى أي مدى كان ذلك له تأثير على الواقع الاقتصادي لهذه الدول.

سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة حالة بلدان عربية مختارة من خلال التعرض للمباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم عام للبلدان المختارة

المبحث الثاني: التنمية المستدامة في الدول المختارة

المبحث الثالث: الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الأول: الأهمية الإستراتجية للدول المختارة

تعتبر كل من دولة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وعمان والأردن والسودان من الدول الساعية إلى النمو في المنطقة العربية في الفترة من (2013 – 2022)، إذ كانت من الدول السباقة لتطبيق كل الأساليب الإنمائية الناتجة عن الهيئات العالمية للتنمية المستدامة، وتنتشر هذه الدول في كل المنطقة العربية ما يجعل الدراسة شاملة.

المطلب الأول: تحديد النطاق الجغرافي للدول المختارة

تم اختيار الدول الستة للدراسة بناءا على الأهمية البالغة لكل دولة، والمكانة التي تحظى بها دوليا وعربيا بسبب الخصائص الكثيرة التي تميزها عن غيرها، ولعل أهم عنصر يأخذ بعين الاعتبار في تقييم مكانة الدولة هو الموقع الجغرافي الذي يخول للدولة أن تكون فعالة في محيطها، وعليه فإننا سنحدد النطاق الجغرافي لكل دولة من الدول المختارة للدراسة في هذا البحث.

أولا: المملكة العربية السعودية

تشغل المملكة حوالي ثلاثة أخماس مساحة شبه الجزيرة العربية، فهي تلامس الأردن، العراق والكويت من الشمال، ويحدها من الشرق أمارة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، وفي حدودها الجنوبية نجد اليمن وسلطنة عمان، وعليه فإنها تعتبر من أكبر دول الشرق مساحة نظرا لكبر شريطها الحدودي.[1]

تتمتع السعودية بوضع سياسي واقتصادي مستقر في العموم واقتصادها نفطي بالدرجة الأولى، إذ أنها تملك أكبر احتياطي للبترول وسادس احتياطي للغاز وأكبر مصدر نفط خام في العالم والذي يشكل قرابة 90 بالمئة من الصادرات، وتحتل المملكة السعودية المرتبة التاسعة عشر من بين أكبر اقتصاديات العالم وتعتبر من القوى المؤثرة سياسيا واقتصاديا في العالم، ذلك لثروتها الاقتصادية الكبيرة وتحكمها بأسعار النفط وإمداداته العالمية ووجودها الإعلامي الكبير المتمثل في عدد من القنوات الفضائية والصحف المطبوعة.[2]

ثانيا: الإمارات العربية المتحدة

تمتد أراضي هذا الاتحاد من خليج عمان شرقا حتى قاعدة جزيرة قطر، فنجد من الشمال الخليج العربي ومن الشرق شبه جزيرة مسند التابعة لسلطنة عمان ومن الجنوب عمان والمملكة العربية السعودية وكذلك من الغرب، مساحتها 77700 كم2، وقد تشكل في عام 1970م، وتضم هذه الدولة عدة أمارات

[1] - عبد الرحمن وصادق شريف، جغرافية المملكة العربية السعودية، دار المريخ، الرياض، 1984، ص143.
[2] - عبد الرحمن حميدة، جغرافية الوطن العربي، دار الفكر المعاصر، دمشق، 1997، ص352.

وهي: أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، الفجيرة، أم القيوين، رأس الخيمة، ويتركز 60 بالمئة من السكان في أبو ظبي ودبي.[1]

ويتميز اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة بأنه اقتصاد مفتوح ونشط يعتمد على تنويع موارده وتوافر مجتمع آمن وهو مؤسس على عدة دعائم جعلته يرتقي بدولة الإمارات لتحتل مراتب متقدمة بين دول العالم وخاصة من الناحية الاقتصادية فهو اقتصاد قائم على بنية تحتية متطورة ومعرفة مستدامة مع تطوير للموارد والمحافظة على العلاقات المتميزة مع بقية دول العالم على مختلف الأصعدة، إضافة إلى تفعيل دور القطاع الخاص وتقديم خدمات تعليمية وصحية عالية الجودة وغير ذلك، الأمر الذي جعل من دولة الإمارات العربية المتحدة وجهة عالمية للشركات والباحثين عن العمل إضافة إلى كونها بيئة ملائمة للاستثمار من كافة الوجهات العالمية، ويعدل معدل دخل الفرد فيه من أعلى المعدلات في العالم وكذلك الأمر بالنسبة للفائض التجاري السنوي، وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009م بالاعتماد على القوة الشرائية كمعيار 400،4 مليار دولار.[2]

ثالثا: الكويت

هي دولة تشغل الزاوية الشمالية الغربية من الخليج العربي، ويحدها من الشمال والغرب العراق، مثلما تحدها المملكة العربية السعودية من الغرب والجنوب، ومساحتها 17818 كم2، وبلغ عدد سكانها في 1987م، 1.9 مليون نسمة بعد أن كانوا مليونا واحدا في 1976م، وضربت الكويت رقما قياسيا في نسبة تكاثر السكان السنوي التي بلغت 6 بالمئة سنويا.[3]

فعندما تتوفر سبل العيش من مياه وتربة تستقطب السكان من حولها مما يخلق تجمعات سكانية لها صفة حضارية، وعندما لا تتوفر وسائل العيش يضطر السكان للتنقل طلبا للحياة والعيش معتمدا.[4]

رابعا: سلطنة عمان

تقع السلطنة في الجنوب الشرقي من شبه الجزيرة العربية، ومساحتها 300000 كم2، وسكانها 1.5 مليون نسمة وتبدوا بنيتها فريدة ولا مثيل لها في سائر بلاد شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام، ذلك أن الجبل الأخضر الذي يمتد من الجنوب الشرقي نحو الشمال الغربي، وهو عبارة عن التوائي وهو أكثر شبها بجبال لواء اسكندرونه لوجود الصخور الخضراء الاندفاعية على نطاق واسع، وتتجه سلطنة عمان في حياتها الاقتصادية نحو الخليج وساحل إفريقيا الشرقية أكثر مما تتجه للداخل، أي تدير ظهرها لبقية جزيرة العرب والتي تنعزل عنها برمال الربع الخالي، وفي ذلك بعض التفاسير عن عزلة عمان لمدة طويلة عن

[1] - عبد الرحمن حميدة، مرجع سابق، ص372.
[2] - التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2013، نسخة محفوظة، مارس 2014، على موقع واي باك ميشين، نسخة مؤرشفة.
[3] - عبد الرحمن حميدة، مرجع سابق، ص391.
[4] - عبد العباس فضيح الغريزي، جغرافية الوطن العربي، دار نشر صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص29.

الداخل،[1] وبشأن دور الموقع الإستراتيجي لسلطنة عمان في هذه المناطق الاقتصادية الجديدة، قال الأكاديمي والمحلل الاقتصادي الدكتور محمد الوردي إن السلطنة تتمتع بموقع إستراتيجي على بوابة الخليج حيث يطل مضيق هرمز وخطوط التجارة العالمية على المحيط الهندي، مضيفا أن الموقع الإستراتيجي للسلطنة سيساهم في تسريع حركة السلع والخدمات المنتجة في هاتين المنطقتين الحرتين، وتتمتع المناطق الاقتصادية الجديدة بتسهيلات وخدمات للمنافسة على جذب الاستثمارات من كافة الأسواق الخارجية، ويشكل الموقع الجغرافي والإستراتيجي الذي تمتلكه هذه المناطق عامل قوة وجذب اقتصادي.

خامسا: السودان [2]

يحتل السودان قطاعا كبيرا من الوطن العربي على امتداد الأرض الإفريقية وينتشر على محور عام من الشمال إلى الجنوب باستمرار الأراضي، توجد مصر في الركن الشمالي الشرقي من إفريقيا وفي المركز القلب من الأرض العربية التي تمتد فيها بين المشرق العربي والمغرب العربي، وهذا أمر يدعوا إلى الإيمان بنتيجتين هما:

- أن السودان كجزء من الأرض العربية عامة تلحق به صفات وخصائص بما يوصف به الموقع الجغرافي الحاكم للوطن العربي.
- السودان يقع صوب مصر ازداد أهمية موقعه الجغرافي على اعتبار أن أرضه تمثل أو تحقق الحق الاستراتيجي للأرض المصرية.

سادسا: الأردن

إن أبرز السمات الجغرافية المميزة للأردن هي موقعه الذي من خلاله يمكن دراسة الكثير من القضايا الجغرافية المتعلقة بالمجالين البشري والطبيعي لهذا القطر، فهو بتوسطه بين أقطار المشرق العربي لم يكن جزءا من إرثها الحضاري القديم والحديث والمعاصر فحسب، بل كان محورا للحركة التي نبضت بها المنطقة سواء في عهود السلم أو القتال.[3]

إذ يقع الأردن جنوب غرب آسيا ويتوسط المشرق العربي بوقوعه في الجزء الجنوبي من منطقة بلاد الشام وفي الجزء الشمالي لمنطقة شبه الجزيرة العربية، يحد الأردن كل من المملكة العربية السعودية من الجنوب، والجمهورية العربية السعودية من الشمال، والجمهورية العراقية من الشرق والأراضي الفلسطينية المحتلة من الغرب كما يشترك الأردن مع جمهورية مصر العربية بحدود مائية في خليج العقبة.[4]

يقوم اقتصاد الأردن أساسا على الزراعة وتربية الماشية والتي لا تشجع عليها كثيرا الأوضاع المناخية ولا سيما الافتقار إلى المياه وطبيعة الأرض ذلك أن المساحة القابلة للزراعة لا تتجاوز 9 بالمئة

---

[1] - عبد الرحمن حميدة، مرجع سابق، ص413.
[2] - صلاح الدين علي الشامي، السودان دراسة جغرافية، منشأة معارف بالا سكندريه جلال حرة ومعارفه، القاهرة، 2002، ص21.
[3] - صلاح الدين البحيري، الأردن: دراسة جغرافية، المكتبة الوطنية، عمان، 1994، ص15.
[4] - موقع المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، https://www.mfa.gov.jo/content/Location-and-Geography.

من مساحة البلاد، غير أن الرقعة المرواة من قناة الغور الشرقية المنطلقة في نهر اليرموك وروافد نهر الأردن الشرقية لا تزيد عن 30000 هكتار أو تعادل تقريبا سهل الغاب السور.[1]

تتوزع الدول العربية بين قارتي آسيا وإفريقيا، وفي هذه الدراسة تم اختيار دولة موزعة جغرافيا على كل الرقعة العربية لتكون دراسة شاملة، إذ مست كل من شرق وغرب وجنوب وشمال قارة آسيا وكذا دولة كبرى من دول إفريقيا قبل التقسيم في الفترة الزمنية للدراسة.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لهذه الدول

وتكمن الأهمية الاقتصادية في كل بلد كالتالي:

أولا: المملكة العربية السعودية

شهد الاقتصاد السعودي تطورات كبيرة على مدى العقد الماضي، إذ يبدوا وضع المملكة العربية السعودية جيدا قياسا بعدد من مؤشرات ممارسة الأعمال، فقد ظل أداء المملكة جيدا من حيث بيئة الأعمال والبنية التحتية، والحوافز المقدمة لتشجيع الصادرات، وتنظيم سوق العمل، والتعليم. غير أن التحديات لا تزال قائمة في إنفاذ العقود وتسوية حالات إعسار الشركات، وفي التكامل التجاري رغم حوافز التصدير.

وقد تحسنت بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية، إذ جاءت المملكة في المرتبة الثامنة عشرة من بين أكثر الاقتصاديات التنافسية في العالم على مستوى 144 بلدا في عام 2013 حسب "مؤشر التنافسية العالمية"، شغلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية بعد الإمارات العربية المتحدة في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2013 وتجاوز أداؤها مستوى أداء بعض بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الرئيسية، وتتمتع المملكة بقوة أكبر نسبيا من البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعكفت المملكة على تيسير إجراءات بدء المشروعات الجديدة حيث تم تخفيض عدد الأيام التي يستغرقها بدء مشروع جديد من أكثر من 70 يوما في عام 2004 إلى 25 يوما في عام 2013 وهو تحسن لم يتحقق خلال نفس الفترة إلا في إندونيسيا والهند، وبالإضافة إلى ذلك تم تخفيض تكاليف بدء المشروعات الجديدة (كنسبة مئوية من نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي) من 60% إلى 5% فقط، كما تم تخفيض عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل المشروعات في المملكة من 14 إجراء إلى 9 إجراءات على مدار العشر سنوات الماضية، وفي مايو 2013 استحدثت المملكة عملية جديدة لتقديم طلبات إنشاء الشركات عبر شبكة الإنترنت فانخفض عدد الإجراءات مرة أخرى إلى 7 إجراءات وانخفض عدد الأيام اللازمة لاستكمال الإجراءات إلى 23 يوما،

[1] - عبد الرحمن حميدة، مرجع سابق، ص320

وساهمت قوة إجراءات حماية المستثمرين في المملكة في تهيئة بيئة داعمة للأعمال تشغل أعلى مرتبة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي وبلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[1].

ثانيا: الإمارات العربية المتحدة

تشهد دولة الإمارات العربية المتحدة تطورات اقتصادية متسارعة منذ السبعينيات، أدى إلى تحقيق مستويات نمو اقتصادية عالية وبالتالي زيادة معدلات الدخل لتساهم في رفع المستوى الاستهلاكي والمعيشي للمواطنين والوافدين المقيمين في جميع أرجاء الدولة، وقد حققت جميع القطاعات الاقتصادية، الإنتاجية والخدمية معدلات عالة نسبيا لتساهم مباشرة في رفع معدلات النمو الاقتصادية الكلية، كما شهدت مختلف الإمارات بشكل عام معدلات نمو عالية أيضا على الرغم من تفاوت مظاهر التطور المزمن من إمارة لأخرى نتيجة لاختلاف مواردها وأرضها الاقتصادية.

يمتاز اقتصاد الإمارات بعدة خصائص رئيسية تجعله مختلفا عن معظم اقتصاديات الدول النامية، ويأتي في مقدمة هذه الخصائص: إتباع نظام الاقتصاد الحر، الاعتماد على النفط، الاعتماد على القوى العاملة الوافدة، ضيق السوق المحلي، والموقع الجغرافي، اختلافا مع معظم الاقتصاديات النامية فقد تبنت الإمارات منذ نشأتها نظام الاقتصاد الحر الذي يعتمد على نظام السوق حيث تحدد فيه قوى الطلب والعرض المعطيات الاقتصادية الأساسية والتي تتمثل بالأسعار والاستثمار في القطاعات الاقتصادية، الإنتاجية والخدمية، والتجارة الخارجية والداخلية بدون أي تدخل يذكر من جانب الحكومة وبعبارة أخرى فقد تم تبني سياسة اقتصادية منفتحة تعتمد على حرية الاستثمار والتجارة في جميع المجالات.[2]

ثالثا: الكويت

لقد أدى تزايد دور الحكومة في النشاط الاقتصادي في الثلاث عقود الماضية إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي بمعدلات كبيرة، وقد ساهمت الزيادة في الإيرادات النفطية في عقد السبعينات إلى فك قيود هذا الإنفاق، فلقد أدى الارتفاع الكبير في أسعار النفط في أعقاب حرب أكتوبر 1973 إلى تزايد الإيرادات النفطية لدولة الكويت، مما حدا بالحكومة إلى تبنى برامج طموحة لبناء المرافق الأساسية (البنية التحتية) والارتفاع بمستوى معيشة الفرد والمجتمع مما تطلب زيادة مستمرة في حجم الإنفاق العام للدولة، فلقد ارتفعت إيرادات النفط الكويتية من 280.4 مليون دينار للسنة المالية 1970/69 إلى 2056.5 مليون دينار للسنة المالية 1975/74، ثم استمرت في التزايد حتى بلغت 5940.5 مليون دينار في عام 1980/79.[3]

[1] - أمجد حجازي، تنويع الاقتصاد في المملكة العربية السعودية، الماضي والحاضر ومسار المستقبل، صندوق النقد الدولي، ص73.
[2] - محمد سعد عميرة، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون بين الدول الإسلامية، 2020، ص02.
[3] - محمد طلال، سياسات العمل والتنمية البشرية في الأقطار العربية: تحليل للتجربة الكويتية، مجلة الكويت اليوم، أبريل 2002، ص2.

ونظرا لتملك الدولة للثروة النفطية وعائداتها المالية المحلية والخارجية، أصبح الإنفاق العام يمثل المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، وكان للتزايد في معدلات نمو ذلك الإنفاق الآثار الواضحة في هيكل الاقتصاد الكويتي والمجتمع، فلقد حقق متوسط الدخل للمواطن الكويتي مستويات عالية وضعته في مصاف الدول المتقدمة، كما وفرت الدولة المنافع العامة والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية للأفراد في الكويت دون تحملهم لأية تكاليف سواء رأسمالية أو تشغيله لهذه المنافع والخدمات ، وإنما هناك رسوم رمزية للقليل من الخدمات، ولقد انعكس ذلك جليا على معدلات وفيات الأطفال وتوقعات الحياة ومستويات التغذية ومعدلات استهلاك الطاقة وغيرها من المؤشرات الأخرى التي أصبحت تضاهي مستوى الدولة المتقدمة.[1]

رابعا: سلطنة عمان

اقتصاد عمان هو اقتصاد ريفي وزراعي، أثناء الخمسون سنة الماضية، شهد الناتج المحلي الإجمالي للفرد في عُمان ارتفاعاً مستمراً، فقد نما بنسبة 33% خلال الستينيات ووصل إلى ذروة نمو بلغت 1.370% في السبعينيات، وإلى نمو متواضع بنسبة 13% في الثمانينيات ثم ارتفع مرة أخرى إلى 34% في التسعينيات، تحتوي سلطنة عُمان على مصادر متنوعة من الثروات المعدنية ضمت أجود الأصناف العالمية كما هو حال النحاس و الكروم و المنجنيز و الذهب و الرصاص و الفضة، والسلطنة واحدة من أقدم دول العالم التي عرفت أعمال التنقيب والتعدين منذ نحو خمسة آلاف عام باستخراج النحاس من وادي الجزي في شمال البلاد ، ويفضل توافر التكنولوجيا المتطورة بالتعاون مع دول عديدة لها خبرات طويلة في هذا المجال شهدت عمليات التنقيب تطوراً كبيراً ومتواصلاً أمكن من خلالها اكتشاف مواقع جديدة ومعادن أخرى لم تكن مكتشفة من قبل.

في 10 يوليو 2011 أظهرت بيانات وزارة المال العمانية أن إنتاج السلطنة من النفط ارتفع 2.3 في المئة في الشهور الخمسة الأولى من 2013 مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2012 إلى 879 ألفاً و400 برميل يومياً في المتوسط، وتجاوزت السلطنة بالفعل، وهي ليست عضواً في أوبك، مستوى 870 ألف برميل يومياً الذي توقعته في موازنة 2013 التي أعلنتها وزارة المال في يناير، وأظهرت نشرة لوزارة المال أن متوسط سعر بيع النفط العماني بلغ 94.88 دولار للبرميل في الشهور الخمسة الأولى من العام بارتفاع 24.3 في المئة مقارنة بالفترة ذاتها من 2013، وارتفع إنتاج عمان من الغاز الطبيعي خمسة في المئة بين كانون الثاني وأيار (مايو) هذا العام إلى 13.963 بليون متر مكعب مقارنة بالشهور الخمسة الأولى من العام الماضي.[2]

خامسا: السودان

شهد السودان خلال عشر السنوات الماضية تطورات كبيرة ومهمة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، حيث تم توقيع اتفاقية السلام الشامل بين الحكومة والحركة الشعبية في العام 2005م لتنهي

[1] - علي الجابري، سياسة الكويت الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الوطني، العدد 3، رقم 12، الأحمدي، 2022، ص16.
[2] - ريان عماني، اقتصاد عمان، https://www.marefa.org/%D8%A7، 6 يوليو 2013.

حربا دامت أكثر من 25 عاما مما أفضى إلى استقرار– سياسي وأمني معا – انعكس إيجابا على الاقتصاد حيث تدفقت الاستثمارات الأجنبية واحتل السودان المركز الثالث بين الدول العربية الأكثر جاذبية للاستثمار بعد السعودية والجزائر بمبلغ 4.8 مليار دولار مع ارتفاع الأسعار العالمية للنفط في تلك الفترة مما أدى إلى تدفق موارد مالية ضخمة إلى الخزينة العامة للدولة واستقرار سعر صرف الجنيه مقابل العملات الأجنبية، ولكن هذا الحال لم يدم طويلًا حيث اندلعت الأزمة المالية العالمية في العام 2008م حيث انخفضت أسعار النفط إلى مستويات قياسية وتبعا لذلك انخفضت إيرادات الميزانية العامة للدولة و التي تعتمد على إيرادات النفط بنسبة تفوق 45% مما أدى إلى تآكل احتياطيات الحكومة من ORSA، مع تنامي اعتماد الحكومة على تمويل عجز الموازنة عبر الاستدانة من البنك المركزي (التمويل التضخمي) بموجب المادة (48 – 1) من قانون بنك السودان المركزي لعام 2002م إذ يجوز منح تسليف مؤقت للحكومة لا يتعدى 15%من إجمالي تقديرات الإيرادات العامة للسنة المالية. مع استئثار الحكومة بالموارد المالية على حساب القطاع الخاص وهو ما يعرف اقتصاديا بأثر المزاحمة مما أدى إلى إضعاف دور القطاع الخاص في الاقتصاد لافتقاره للتمويل الكافي[1].

سادسا: الأردن

الاقتصاد الأردني هو أساساً اقتصاد خدمات (71,3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010) يقوم على قطاع السياحة ثم قطاع النقل والاتصالات، والتمويل العقاري.

تتصدر الصناعة الأردنية مؤسسات نسيج كبيرة، مقامة في المناطق الصناعية المؤهلة، وتوظف عمالا آسيويين في معظمهم، وهم يحدثون تأثيرا اجتماعيا سلبيا بقبولهم رواتب تقل عن الحد الأدنى للأجور، وهو 150 دينارا في الشهر، وهذا أمر قانوني فيما يتعلق بالمناطق الصناعية المؤهلة منذ عام 2009، ويشهد قطاع إنتاج المعدات الطبية والصناعات الدوائية (مثل شركة الحكمة) ازدهارا يساهم في زيادة الصادرات، شهد قطاع البناء طفرة كبيرة بين 2005 و 2007، مدفوعا بمشروعات ضخمة مثل المركز الجديد لمدينة عمان في العبدلي (مؤسسة موارد المختلطة)، والأحياء المسوّرة في العقبة، توقفت هذه المشاريع بتأثير الأزمة الاقتصادية، في حين بدأ مشروعان عملاقان آخران: مدينة الملك عبد الله بن عبد العزيز في الزرقاء (لإسكان نصف مليون شخص عام 2020، بتمويل سعودي) ومرسى زايد في العقبة، وهو مشروع ضخم يكلف عشرة مليارات دولار.[2]

وقد نما دور الدولة في العملية الإنتاجية في ظل ظروف معينة تمحورت حول ضرورة الاستثمار في مؤسسات كبيرة الحجم نسبيا نتيجة لعدم توفر رأس المال المطلوب لدى القطاع الخاص أو لوجود بعد استراتيجي معين في بعض الصناعات حال دون إمكانية القطاع الخاص لامتلاكها، ناهيك عن ظروف عدم الاستقرار التي شهدتها المنطقة في السابق مما حال دون توفر المناخ الاستثماري المناسب، إن

[1] - سعيد أحمد سليمان محمد، أثر السياسة المالية على الاقتصاد السوداني، مجلة كلية دلتا للعلوم والتكنولوجيا، العدد الرابع، سبتمبر 2016م، ص147.

[2] - مريم عبابسة، البنية الاقتصادية، https://books.openedition.org/ifpo/7778، يناير 2022.

القضية الأخيرة المحورية في موضوع دور الدولة هي أن الأمر ليس مجرد تخلي الدولة عن سيطرتها الإنتاجية لصالح سيطرة جديدة من قبل القطاع الخاص، ومن هنا فالمطلوب هو إستراتيجية أساسية لإعادة النظر في دور الدولة بما يكفل حسن التصرف بمؤسسات القطاع الخاص ويصحح التشوهات الهيكلية في الاقتصاد، مما يؤهل القطاع الخاص لمواجهة التحديات التنافسية وانفتاح الأسواق وغيرها من إرهاصات العولمة الاقتصادية.[1]

المطلب الثالث: أسباب اختيار الدول للدراسة

وتتمثل الأسباب الأساسية لاختيار هذه الدول للدراسة في:

- الاقتصاد المتطور والعمل على خلق التنمية في كل المجالات.
- الموقع الاستراتيجي الفعال والمؤثر: فقد تم اختيار الدول وفق توزيع مدروس يمس في الجهات في البلاد العربية وذلك لضمان نتائج دراسية قريبة من الشمولية لكل الدول العربية.
- المكانة العالمية في كل المجالات والمساهمات في المنظمات الدولية.
- كونها أكثر الدول سعيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تطبيق القانون الدولي.
- تنوع الاقتصاد فكل دولة تعتمد في اقتصادها على مجال معين من الزراعة والصناعة والتجارة ...الخ.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة في الدول المختارة "دراسة نظرية"

نباشر عملنا بدراسة نظرية حول التنمية المستدامة في الدول المختارة من خلال جمع بيانات مختلفة حول مستويات تحقيق التنمية وكذا حول أنشطة البنوك الإسلامية والربط بينهما، وذلك لتحليل هذه البيانات إحصائيا في جانب الدراسة التطبيقية.

المطلب الأول: مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المختارة

في المنطقة العربية اتخذت العديد من الدول إجراءات لدمج أهداف التنمية المستدامة في خططها الوطنية فعلى سبيل المثال، تبذل هذه الدول جهودا لزيادة استخدام الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى ذلك هناك شراكة بين جامعة الدول العربية والمجلس العربي للمياه مع بعض المنظمات الدولية مثل منظمة

[1] -محمد طاقة، الاستثمار العربي وأثره على الاقتصاد الأردني "دراسة تحليلية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع عشر، أيار 2008، ص30.

الأغذية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات وكذا الكثير من المنظمات العالمية[1] ، بالإضافة إلى جانب المناخ الذي أخذ مساحة واسعة من أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال تمويل هذا المجال بطريقة تكافح تغير المناخ، مع تحقيق الفوائد عبر أهداف التنمية المستدامة الأساسية الحد من الفقر، الحفاظ على السلام في العالم العربي، علاوة على ذلك قاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إطلاق مرفق أهداف التنمية المستدامة للمناخ في المنطقة العربية خلال قمة العمل المناخي التي عقدها الأمين العام في سبتمبر 2019م للحد من التمويل الأخضر،[2] وكل هذا ليكون كمؤشر يستخدم لتقييم أداء الدول العربية على أجندة الأمم المتحدة 2030م ولحد الآن تشير البيانات إلى أن الدول العربية وصلت إلى مستوى مرض من تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخاصة الدول التي شهدت المزيد من الاستقرار في العقد الماضي.

وفي الشكل الموالي سنعرض المستوى التي صلت له الدول المختارة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو مستوى عال جدا مقارنة بغيرها حيث بلغت 62 إلى 71 نقطة من التنمية المستدامة:

الشكل رقم (02): مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المختارة

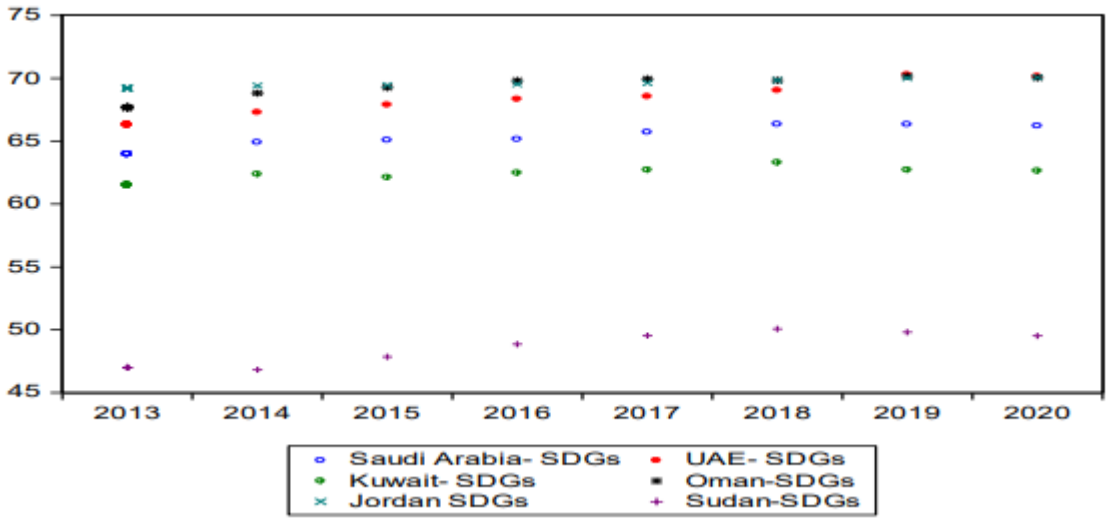

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقرير مؤشر التنمية المستدامة 2021 (sdgindex.org)

[1] - علاء الدوسري، تنمية مستدامة عربية، مجلة الواقع التنموي، العدد الرابع عشر، رقم 16، 2014، ص24.
[2] - محمد علي، التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في الدول العربية، دار البركة للنشر، القاهرة، 2019، ص45.

حسب الشكل رقم (02) تحقق المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والأردن والكويت وعمان مستويات عالية جدا في التنمية المستدامة، فمثلا في دولة السعودية في سنة 2013 حققت ما يقارب 65 نقطة من أهداف التنمية المستدامة وبقت في زيادة وتطور على مدار السنوات حتى سنة 2020 بلغت ما يقارب 69 نقطة وهذا معدل جد ممتاز في فترة وجيزة، وكذا بالنسبة لدولة الإمارات التي حققت في سنة 2013 أكبر من 65 نقطة ومع السنوات وحتى 2020 حققت 71 نقطة، نفس المستوى المحقق تقريبا لكل من دولة الكويت وسلطنة عمان، أما الأردن فحققت أكبر نقطة منذ سنة 2013 تمثلت في 70 نقطة وبقت في نفس المستوى تقريبا حتى سنة 2020 ما يدل على أن الأردن قد ركزت وبشدة على تسخير كل الوسائل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أما السودان فكانت في آخر الترتيب ب 45 نقطة وصلت لحد 50 نقطة مع سنة 2020.

وكمثال عن الأعمال التي قامت بها هذه الدول في سبيل إنجاح الخطة التنموية نجد مثلا دولة الإمارات العربية المتحدة قد وضعت خطة إفصاح إلزامية عن المسؤولية الاجتماعية للشركات لضمان مسائلة هذه الأخيرة عن التزاماتها الاجتماعية فقد وضعت الحكومة إحصاءات وطنية للمسؤولية الاجتماعية لجمع البيانات حول هذه الأنشطة وذلك لتعزيز التحفيز والتنافس في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، وأيضا قامت الحكومة الإماراتية بوضع مبادئ توجيهية بشأن التمويل المستدام في عام 2020 تهدف هذه المبادئ إلى دمج العوامل البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وإدارة المخاطر وممارسات الإفصاح في المؤسسات المالية الإماراتية، فعلى المستوى الوطني تدعم هذه المبادئ أهداف التنمية المستدامة وعلى المستوى الدولي تشير إلى أن الدولة تدرك أهمية العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة لمجتمع المستثمرين، على المستوى المجتمعي المنظم تهدف المبادئ إلى تسهيل انتقال الدولة إلى اقتصاد أكثر استدامة ومساعدة المنظمات على تطوير الاستراتيجيات التي تعيد توجيه الاقتصاد وتنويعه، وتساعد في تخفيف مخاطر انخفاض الطلب العالمي على النفط والتكيف مع المخاطر المادية الناجمة عن تغير المناخ واستكشاف فرص استثمار جديدة التي يقدمها.[1]

أما المملكة العربية السعودية فهي في المركز الثاني في دمج وتبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكما أفاد البنك التجاري الوطني في المملكة العربية السعودية فقد استخدمت العديد من الشركات أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات لبناء ثقة المستهلك وتنمية المجتمع وتوظيف الموظفين مع الاحتفاظ بهم بالإضافة إلى تحسين أدائهم المالي.[2]

ومنه نجد أن الدول المختارة قد حققت أهداف التنمية المستدامة بشكل ملحوظ في الفترة من 2013 وحتى 2020، وهذا ما ظهر جليا في اقتصاد هذه الدول وفي التنمية التي مست جل المجالات داخلها حيث شهدت الدول المختارة في تلك الفترة نهضة وتطور اقتصادي مازال إلى يومنا هذا في معظمها ما يدل على نجاح الخطة التنموية وتحقيق مختلف الأبعاد التي تخص التنمية المستدامة.

[1] -

[2] - عبد الرحمن حميدة، مرجع سابق، ص328.

المطلب الثاني: اتجاه التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في الدول المختارة

تنوعت أساليب التمويل داخل البنوك بصفة عامة وقد تناولنا في المباحث السابقة أساليب التمويل التي تعتمدها البنوك الإسلامية والتي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

وفيما يتعلق بممارسات التنمية المستدامة يبدوا أن التمويل الإسلامي قد أظهر توافقا مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وفقا للنتائج الموجودة، ومن بين مكونات التمويل الإسلامي العالمي تمثل الخدمات المصرفية الإسلامية الجزء الأكبر تليها السندات الإسلامية (الصكوك)، والصناديق الإسلامية والتأمين الإسلامي (التكافلي)، وتأتي نسبة كبيرة من إجمالي الأصول المصرفية في العديد من اقتصاديات الشرق الأوسط في التمويل الإسلامي المصرفي، هذه الأخيرة التي تلعب دورا حاسما ومهما في التنمية الاقتصادية والنمو.

والشكل رقم (03): اتجاه التمويل المتوافق مع البنوك الإسلامية في الدول المختارة.

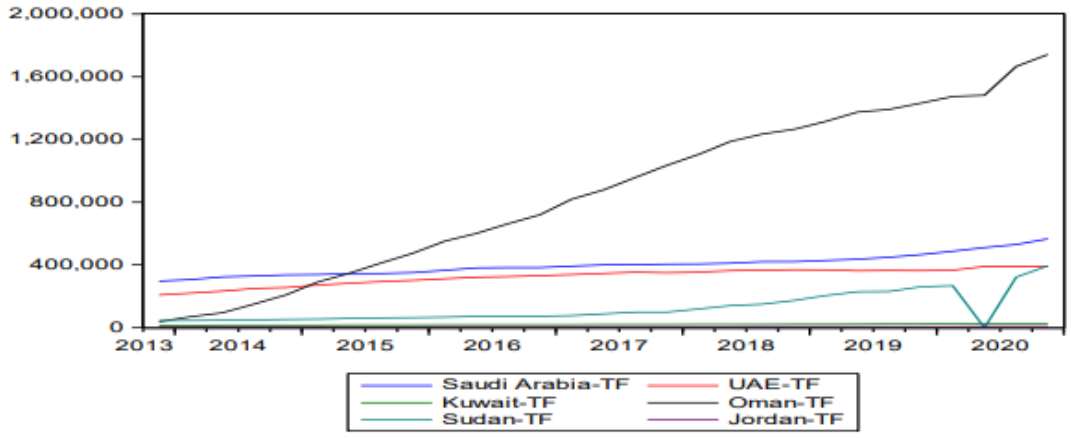

المصدر: أعده الباحث استنادا إلى قاعدة بيانات مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

من خلال الشكل رقم (03) نجد أن المملكة العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة والكويت يمتلكون 19.5 و14.1 و11.4 بالمائة على الترتيب، من أصول الخدمات المصرفية الإسلامية العالمية، ففي هذه الدول يوجد مصرف الراجحي دبي، البنك الإسلامي، وبيت التمويل الكويتي أكبر ثلاثة بنوك إسلامية في العالم، حيث بلغ إجمالي أصولهما 124,970 دولارا أمريكيا، و78,834 دولارا أمريكيا، و70,687 دولارا أمريكيا على الترتيب[1]... في الشكل يتضح لنا أن الحجم الربع سنوي للتمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية المقدم من البنوك الإسلامية للدول المختارة للدراسة، قد زاد مع مرور السنين منذ عام 2013م، فنجد تمويلات البنوك الإسلامية العمانية أظهرت نموا مطردا خلال الفترة من 2013م إلى 2020م وبعد ذلك تكون باقي الدول الأخرى.

[1] - لقمان محمد مرزوق، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، مرجع سابق، ص68.

وعليه نجد أن التمويل الإسلامي في هذه الدول موجه بالدرجة الأولى لعملية التنمية، والدافع الأساسي له هو التنمية المستدامة والحفاظ عليها، بالاعتماد على المبادئ الأساسية لمقاصد الشريعة الإسلامية، وتتحقق أهداف التنمية المستدامة من خلال التمويل الإسلامي عن طريق سعيهم للحفاظ على الحياة الكريمة للفرد، رعاية حقوق الأجيال القادمة، توفير الثروة والنعمة، تعزيز التنمية البشرية ومنه يمكن للتمويل الإسلامي المباح أن يكمل الموارد العامة والاستثمارات الخاصة لدعم أهداف التنمية المستدامة.

ومن خلال دمج الأهداف الأكثر توسعا في عمليات التمويل الإسلامي، ستكون البنوك الإسلامية قادرة على أن يكون لها تأثير كبير وأكثر أهمية على أهداف التنمية المستدامة، فعلى سبيل المثال يمكن لنموذج التمويل الإسلامي أن يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال أربعة أوجه أساسية متمثلة في:

- تعبئة الموارد لتقليص المخاطر المستقبلية.
- زيادة التنمية المحلية.
- قدرته على تقاسم المنتجات المالية.
- تعزيز الشمول.

بالإضافة إلى كل ذلك هناك الجانب المتعلق بحماية البيئة، فوفقا للقرآن الكريم تعد حماية البيئة عنصرا ضروريا للمسؤولية الإسلامية، فالله عز وجل يقول في محكم كتابه العزيز: "{ ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها وادعوه خوفا وطمعا إن رحمة الله قريب من المحسنين }"، (سورة الأعراف – 56) فالإسلام يقدم مزايا كثيرة لخدمة وحماية البيئة والحفاظ عليها وتنميتها المستدامة، حيث أنه يوفر قوانين تتوافق مع قيم المتجمع المسلم ويمكن تطويرها بسهولة لتطوير سياسة فعالة وقابلة للتنفيذ وصديقة للبيئة، ومنه ومن خلال استخدام أدوات التمويل الإسلامي يعمل البنك الإسلامي على تعزيز القدرة على الصمود وتطوير البنية التحتية المستدامة ومنه تحقيق الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة.

المطلب الثالث: استخلاص نتائج الدراسة النظرية

من خلال ما تم تناوله نجد أن المؤسسات العاملة في البيئة الإسلامية يتم تشجيعها بالدرجة الأولى على تحقيق الأرباح المشروعة التي تقوم على المبادئ الدينية للإسلام، فلكي ينجح أي مشروع تجاري في البيئة الإسلامية لابد له من أن يهتم بالقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية المستدامة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تتوافق مع مقاصد الشريعة ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية للشركات أمر بالغ الأهمية لنجاح المنظمات الإسلامية وكسب ثقة المجتمع وقد أوجد تحليل الأهداف العالمية للأمم المتحدة ومبادئ الشريعة الذي أجراه ويليامز وزينكين (2010) أن هناك توافق كبير بين المبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة مع أحكام الشريعة الإسلامية في المسائل التجارية وبصرف النظر عن

الأفعال والسلوكيات المحرمة فإن النتائج المحققة في الواقع تثبت أن الضوابط الشرعية لها نطاق أوسع ومدونة أخلاقية أوضح من المعايير الدنيا للاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

وعليه فمن الجانب النظري حسب دراستنا نجد أن هناك محدودية في تسخير الوسائل لتحقيق التنمية المستدامة داخل من الأبحاث حول العلاقة بين الخدمات المصرفية الإسلامية وإنجازات أهداف التنمية المستدامة لاسيما في المنطقة العربية وهناك إنجاز وسطي من ناحية مساهمة البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، وهذا ما يصعب من إيجاد إجابة واضحة حول فاعلية البنوك الإسلامية في التنمية المستدامة من جانب تجريبي واقعي.

المبحث الثالث: الإطار المنهجي للدراسة

في هذه المرحلة سنقوم بدراسة تحليلية لبيانات تخص كل من المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، الكويت، الأردن، السودان من خلال منهج محدد وعرض النتائج المتحصل عليها لإثبات صحة الفرضيات التي يقوم عليها بحثنا، والإجابة عن الإشكالية الرئيسية ومعرف إذا ما كان للبنوك الإسلامية تأثير ومساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول.

المطلب الأول: أدوات جمع البيانات

طريقة التحليل:

تناولت هذه الدراسة مساهمة البنوك الإسلامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العالم العربي من خلال عدة دول مختارة، ولتحقيق ذلك تم التحليل بواسطة نموذج ARDL ، في عدة خطوات والتي حددت التأخر الأمثل، واختبار التكامل المشترك، وتقدير معاملات المدى الطويل والقصير، وأخيرا إجراء اختبارات تشخيصية لتحديد صلاحية النموذج وثباته.

أولا: ما هو نموذج ARDL (أردل) ؟

تستخدم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL في الكثير من الدراسات القياسية التي تهدف إلى دراسة العلاقة ما بين المتغيرات، نظرا لسهولة تطبيقها، وهذه المنهجية تختلف عن باقي منهجيات القياس الاقتصادي في أنها تشترط أن تكون كل المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة، إذ يمكن اعتمادها إذا كانت المتغيرات:

- كلها مستقرة عند المستوى.
- أو كلها مستقرة عند الفرق الأول.
- أو بعضها مستقرة في المستوى والبعض الآخر مستقر في الفرق الأول.

كما يمكن استخدام هذه المنهجية في حالة السلاسل الزمنية القصيرة، فضلا عن إمكانية الحصول على تقديرات المدى القصير والبعيد في أن واحد، لكن تشترط هذه المنهجية أن لا تكون من بين المتغيرات محل الدراسة من هي مستقرة من الدرجة الثانية، و قرار التكامل المشترك يعتمد على اختبار الحدود الذي يقيس عدم وجود عالقة التكامل المشترك بالفرض العدم مقابل وجود عالقة تكامل المشترك بالفرض البديل، ويفصل في ذلك من خلال مقارنة إحصائية F المحسوبة مع الحدود العليا أو الدنيا للقيم الحرجة الجدولية الخاصة إما بـ (al et Pesaran2001) أو الخاصة بـ (Narayan2005).[1]

ثانيا: اختبار التكامل المشترك (اختبار BOUND)

يتم تحديد طول التأخر الأمثل لكل نموذج قيد الدراسة من خلال البحث في $(p+1)^{k+1}$ لمختلف نماذج أردل غير المقيدة، وأجري اختبار Bound لتحديد ما إذا كان هناك وجود للتكامل المشترك بين المتغيرات في كل نموذج من النماذج المدروسة، باستخدام إحصائيات F في نموذج أردل الشرطي غير المقيد الموضح في المعادلة:

$$H0: \delta 1 = \delta 2 = 0 \quad / \quad H1: \delta 1 \neq 0, \delta 2 \neq 0$$

تنص الفرضية الصفرية على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في نموذج أردل، في حين تشير الفرضية الأخرى إلى وجود التكامل المشترك بين المتغيرات المحددة، ستتم مقارنة القيم الإحصائية F التي تنتجها نماذج أردل المشروطة غير المقيدة مع القيم الحرجة عند مستويات معنوية محددة تبلغ 1٪، 5 ٪، 10 ٪ على التوالي. يشير إحصائية F إلى التكامل المشترك عندما تكون أعلى من الحد الأعلى للقيمة الحرجة لمستوى دلالة معين، أما عندما تنخفض F المحسوبة عن القيمة الحرجة للحد الأدنى، لا يحدث أي تكامل مشترك، ومع ذلك فإن النتائج تكون غير حاسمة إذا كانت الإحصائية المحسوبة تقع ضمن الحدود الدنيا والعليا.

ثالثا: ديناميكيات المدى الطويل والقصير:

[1] - جلولي نسيمه ومقران محمد، منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي،الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، نوفمبر 2019، ص1 – 2.

بعد التأكد من التكامل المشترك للمتغيرات باستخدام اختبارات BOUND التي تمت مناقشتها أعلاه، سيتم قياس المعاملات المقدرة للارتباط طويل المدى في النماذج المقترحة باستخدام نموذج أردل (m1 , m2):

$$\mathbf{SDGs}\ t = \alpha 0 + \sum_{i=1}^{m1} \alpha 1\ \mathbf{SDGs} t-i + \sum_{i=0}^{m2} \alpha 2\ \mathbf{IF}_{t-i} + + \mu t \quad \ldots\ldots\ldots\ 2$$

حيث تشير أهداف التنمية المستدامة إلى مجموع نقاط تحقيق أهداف التنمية المستدامة لكل دولة قيد الدراسة، تشير IF إلى المبلغ الإجمالي لعقود التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي ساهمت بها البنوك الإسلامية لكل دولة مختارة، α_0 يدل على المدى الثابت، $\alpha_1 \ldots \alpha_2$ هي معامل يصف العلاقات طويلة المدى بين المتغيرات، $[m_1, m_2]$ تدل على أوامر التأخير لكل متغير في النموذج, μ_t يشير إلى مصطلح الخطأ المتبقي، t هو الوقت، و i هو وقت قيمة الملاحظة السابقة.

ويمكننا قياس معاملات المدى القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ التالي:

$$\Delta\mathbf{SDGs} t = \beta 0 + \sum^{p-1}{}_{i=1}\ \beta 1 \Delta\mathbf{SDGs} t- \mathbf{i} + \sum^{p-1}{}_{i=0}\ \beta 2 \Delta\mathbf{IF} t-i + \psi\ ECM_{t-1} + \mu_t \quad \ldots\ldots 3$$

حيث تكون جميع المتغيرات كما تم تعريفها سابقا، بالإضافة إلى $\beta 0$ يمثل الثابت الحد، $\beta 1$ و $\beta 2$ هي معاملات متغير الفرق الأول، ψ يدل على التعديل معامل مصطلح تصحيح الخطأ $(E\ C\ M\ _{t-1})$ المشتق من المعادلة رقم (2) كما هو موضح أعلاه والذي يقدر العلاقة طويلة الأجل، p هو الحد الأقصى لعدد الأطوال المتأخرة، μ_t يشير إلى الضوضاء البيضاء المتبقية، t هو الوقت و i هو وقت قيمة الملاحظة السابقة.

<u>اختبارات التشخيص:</u>

في النهاية يتم إخضاع نماذج أردل مع المعلمات المحددة الخاصة بهم لعدة اختبارات تشخيصية للتحقق من صحتها وثباتها، يتضمن ذلك اختبار (the Breusch–Godfrey Correlation LM Serial)، واختبار Breusch–Pagan–Godfrey للتغاير، واختبارات الحالة الطبيعية بعد كل شيء، ثم إجراء اختبارات المجموع التراكمي للبقايا العمودية (CUSUM)، والمجموع التراكمي لمربعات البقايا العودية (CUSUMsq) للتأكد من أن نماذج أردل المحددة مستقرة بشكل جيد.

المطلب الثاني: عرض وتحليل البيانات

<u>أولا: مصادر البيانات وقياسات المتغيرات</u>

استخدمت الدراسة بيانات سنوية لإجمالي قيمة عقود التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لدى البنوك الإسلامية مثل المرابحة، مرابحة السلع/ التورق، السلم، الاستصناع، الإجارة، الإجارة المنتهية

بالتمليك، المضاربة، المشاركة، المشاركة المتناقصة، الوكالة، القرض الحسن، وإجارة موصوفة في الذمة (وتسمى أيضا الإجارة الآجلة) لدول مختارة وهي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وعمان والكويت والأردن والسودان خلال الربع الرابع من عام 2013 إلى الرابع من عام 2020، وقد تم تبرير فترة الدراسة حيث بدأت البنوك الإسلامية في نشر بيانات عقود التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى مجلس الخدمات المالية الإسلامية فقط في الربع الأخير من عام 2013 وقد تم اختيار الدول المختارة لأن بياناتها كانت متاحة خلال فترة الدراسة.

وسيتم طرح مفاهيم مختصرة لكل عقود التمويل المدرجة في الدراسة وهي كالتالي:[1]

- ✓ **المرابحة:** بحكم تعريفها هي اتفاقية لبيع أصل محدد بهامش مضاف إليه التكلفة (سعر البيع) حيث يجب الإفصاح عن التكلفة وهامش الربح، ويجب أن يمتلك البائع الأصل بالكامل، ومن ناحية أخرى استنادا إلى معاملات المرابلة والتورق.
- ✓ **المضاربة:** هي اتفاق بين مزود رأس المال وصاحب المشروع حيث يقوم مزود رأس المال بتوفير راس المال لمشروع أو نشاط متعلق بالمؤسسة، والذي يديره صاحب المشروع، يشير بيع السلام إلى بيع بسعر ثابت مع دفع فوري لشيء معين، ليتم تسليمه في تاريخ محدد في المستقبل.
- ✓ **الاستصناع:** هو اتفاق بين البنك والعميل، حيث يطلب تصنيع البضائع أو شحنها، ثم يقوم البنك بعد ذلك ببيعها للعميل بموجب اتفاق مسبق، يتم الاتفاق فيه على السعر وجدول الدفعات.

الإجارة المنتهية بالتمليك: هي ترتيب مالي يقدم فيه البنك أصلا مقابل رسوم الإيجار المدفوعة بالفعل.

- ✓ **المشاركة:** هي نظام للمشاركة في رأس المال والاستثمار والإدارة يشمل جميع الشركاء ويتم تقسيم الأرباح والخسائر وفقا لنسبة محددة مسبقا، في حين أن المشاركة المتناقصة هي اتفاقية مبنية على عقد المشاركة وهي نوع من اتفاقية المشروع المشترك التي تتضمن ملكية الأعمال والأصول.
- ✓ **الوكالة:** هي تفويض العميل للبنك لأداء أعمال معينة نيابة عنه.
- ✓ **القرض الحسن:** هو عقد تقديم قروض خيرية بدون فوائد وهوامش الربح.
- ✓ **البيع الآجل:** هو اتفاق يدفع فيه البنك للبنك أولا ثم يدفع العميل للبنك لاحقا مقابل البضاعة.
- ✓ **إجارة موصوفة في الذمة (الإيجار الآجل):** هي ترتيب يقبل فيه المؤجر الإيجار قبل تسليم الأصل أو العقار أو العقار.

وفيما يلي سنقوم بعرض عقود التمويل الإسلامي التي كانت تمارسها البنوك الإسلامية في البلدان المختارة.

[1] - عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص33.

الجدول رقم (04): أنواع عقود التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي تمارسها البنوك الإسلامية في البلدان المختارة.

عقود التمويل	السعودية	الإمارات	عمان	الكويت	الأردن	السودان
المرابحة	×	×	×	×	×	×
مرابحة السلع / التورق	×	×	–	×	×	–
السلم	–	×	–	–	–	×
الاستصناع	–	×	×	×	×	×
إجارة / إجارة منتهية بالتمليك	×	×	×	×	×	×
المضاربة	×	×	×	×	×	×
المشاركة	×	×	–	×	×	×
الوكالة	–	×	×	×	×	×
قرض حسن	–	×	×	×	×	×
البيع الآجل	–	×	–	–	×	×
إجارة موصوفة في الذمة (الإيجار الآجل)	–	×	–	–	×	×

المصدر: قاعدة بيانات مجلس الخدمات المالية والبنوك المركزية.

ثانيا: تحليل البيانات والنتائج

نبدأ بجدول الإحصاء الوصفي التالي من خلال حساب كل من المتوسط الحسابي، والحد الأدنى، والحد الأقصى، والانحراف المعياري والتوزيع الطبيعي... وذلك وفقا للنقاط المحققة في المنحنى البياني لأهداف التنمية المستدامة في كل دولة في الدراسة النظرية.

الجدول (05): الإحصاء الوصفي

	Mean	Max	Min	Std. Dev	Skewness	Kurtosis	J-Bera	PP	Obs
SDGs- SUA	65.62	66.35	63.98	0.67	-0.38	2.16	1.54	0.46	29
SDGs-UAE	68.71	70.29	66.31	1.13	0.01	2.11	0.96	0.62	29
SDGs-KWT	62.58	63.3	61.51	0.40	-0.1	3.81	0.85	0.65	29
SDGs-OMN	69.69	70.16	68.81	0.45	-0.97	2.54	4.671	0.96	28
SDGs-JOR	69.69	70.06	69.21	0.27	0.19	1.62	2.48	0.29	29
SDGs-SUD	48.83	50.06	46.82	1.17	-0.69	1.97	3.44	0.18	28
IF-SUA	400566.7	566312.9	296538.5	66357.82	0.67	3.02	2.18	0.34	29
IF-UAE	325840.4	391552.3	208636.2	53024.9	-0.79	2.48	3.34	0.19	29
IF-KWT	19429.88	25729	13824.58	3249.99	0.42	2.33	1.38	0.5	29
IF-OMN	891088.3	1742748	70197	511107.7	-0.09	1.74	1.87	0.39	28
IF-JOR	5475.25	7472.9	3984.3	987.46	0.31	2.25	1.14	0.56	29
IF-SUD	129461.3	395169.1	44498	95184.71	1.24	3.57	7.52	0.02	28

تحليل بيانات الجدول (05):

يبين الجدول (05) الإحصاء الوصفي للمتغيرات قيد الدراسة والذي يتضمن حساب المتغيرات الإحصائية بالرجوع إلى بيانات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المختارة، فوفقا لمتوسطات أهداف التنمية المستدامة حققت عمان والأردن أعلى الدرجات خلال الفترة 2013 – 2020 بمتوسط درجات بلغ 69.69 بالمئة، وتبعتها الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية والكويت والسودان بنسب بلغت 68.71 و 65.62 و62.58 و48.83 بالمئة على التوالي، وحققت الإمارات العربية المتحدة الحد الأقصى من الدرجات وهو 70.29 خلال هذه الفترة، في حين سجلت السودان الحد الأدنى من درجات تحقيق أهداف التنمية المستدامة بقيمة 46.82 درجة.

كذلك فقد بلغ متوسط أعلى مساهمة إجمالية في تمويل البنوك الإسلامية قدمته عمان بمبلغ إجمالي قدره 891088.30 مليون دولار أمريكي والحد الأقصى لمبلغ 1742748.00 مليون دولار أمريكي والحد الأدنى لمبلغ التمويل 70197.00 مليون دولار أمريكي، وتأتي بعد ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت والسودان والأردن بمبالغ إجمالية قدرها 400566.71 دولار أمريكي، و325840.4 دولار أمريكي و 19429.88 دولار أمريكي و129461.3 دولار أمريكي و 5475.25 دولار أمريكي على التوالي.

بالإضافة إلى ذلك تم تقييم التوزيعات الطبيعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والمبلغ الإجمالي لعقود التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للبنوك الإسلامية في البلدان المختارة من خلال القيم

الإحصائية للانحراف والتفرطح على وجه الخصوص، إذ تظهر قيمتهما في مؤشرات التنمية المستدامة أن بيانات هذه الأخيرة تم توزيعها بشكل طبيعي خلال فترة الدراسة حيث تراوحت قيم مؤشرات القياس بين (−1 و +1) للانحراف، وكانت القيم الإحصائية للتفرطح أقل من 0.3، علاوة على ذلك كانت قيم توزيع الانحراف في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للملكة العربية السعودية والكويت وعمان والسودان منحرفة بشكل سلبي، ويشير هذا إلى أن مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في هذه البلدان قد ينخفض في المستقبل القريب، ورغم هذا الانحراف جاءت قيم توزيع الالتواءات لتحقيق مؤشر الإمارات العربية لأهداف التنمية المستدامة إيجابيا مما يشير إلى أنها دولة ستواصل التقدم مما يزيد في مستوى تحقيق الأهداف.

الجدول رقم (06): نتائج اختبار جذر الوحدة

	On levels		On first differences	
Variables	Intercept and trend		Intercept and no trend	
	ADF	PP	ADF	PP
SDGs-SUA	-3.085368	-3.264852**	-7.689243***	-7.965159***
SDGs-UAE	-3.609428**	-3.711578*	-6.679283***	-7.33229***
SDGs-KWT	-2.73337	-2.981313	-6.680566***	-6.680566***
SDGs-OMN	-4.918279***	-4.760251***	-9.003936***	-9.761542***
SDGs-JOR	-2.935566	-2.840696	-1.735707	-7.820239***
SDGs-SUD	0.691139	-0.41051	-1.29966	-5.545157***
IF-SUA	2.930564	2.224992	-1.004238	-6.035269***
IF-UAE	-1.890305	-1.992982	-3.67701**	-3.600198**
IF-KWT	-1.468827	-1.440133	-5.512946***	-5.553762***
IF-OMN	-2.14653	-2.301356	-5.129573***	-5.129573***
IF-JOR	-2.661994	-2.895116	-6.235856***	-6.627818***
IF-SUD	2.634166	2.73934	-0.812678	-6.646733***

ملاحظات:

- *** و** و * تشير إلى مستوى هام عند 1 ٪ ، 5 ٪ و 10 ٪ فيما يتعلق بالأهمية.
- Variables وتعني المتغيرات.
- On levels وتعني على المستويات.
- On first differences وتعني على الاختلافات الأولى.
- Intercept and trend وتعني الاعتراض والاتجاه.
- Intercept and no trend وتعني الاعتراض ولا اتجاه.

تحليل نتائج اختبار جذر الوحدة:

تشير النتائج الخاصة باختبارات ADF و PP إلى أن سلسلة هذه المتغيرات موجودة وثابتة على المستوى (0) مثل $SUA-SDG_S$ و SDGs–UAE و SDGs–OMN أما بقية المتغيرات فلم تكن ثابتة، ولكن السلسلة أصبحت ثابتة عن الفرق الأول (1)، وذلك لأنه تم العثور على قيم P لاختبارات ADF و PP ذات الدلالة الاحصائية عن المستوى 1 بالمئة، لذلك يبرر تطبيق نموذج أردل في التحليل لأنه يمكن استخدامه للارتدادات البحتة (0) أو البحتة (1) أو المتكاملة بشكل متبادل.

تحديد طول التأخر الأمثل:

أحد العناصر الرئيسية لقياس التكامل المشترك بين المتغيرات هو تحديد طول التأخر الأمثل (P) لنموذج أردل في ظل سيناريوهات مختلفة، على سبيل المثال: الثوابت المقيدة، الثوابت غير المقيدة، الاتجاه المقيد وغير المقيد أو التقاطع المقيد، وليس الاتجاه باستخدام نموذج أردل غير المقيد، لتحديد طول التأخر الأمثل.

وعليه فقد تم استخدام أربعة معايير وهي معايير معلومات Akaike (AIC)، ومعايير شوارتز بايزي (SBC)، ومعيار Hannan–Quinn (HQC)، ومعيار الضبط R–Square، ومنه يتم الحصول على ترتيب التأخر لكل أردل الأمثل $(m_1 - m_2)$ بناءا على $(p+1)^{k+1}$، حيث تشير P إلى الحد الأقصى لعدد التأخرات التي سيتم استخدامها، وتشير K إلى عدد التراجعات في المعادلة، وبالتالي يتم تقييم ذلك للحصول على نموذج أردل المثالي بمواصفات طول التأخر، كما هو موضح في الجدول رقم (07):

الجدول (07): النموذج الأمثل ومواصفات طول التأخر

	ن-ا	LogL	AIC	BIC	HQ	Adj. R-sq	Lag Specification
السعودية	41	121.829923	-10.0754	-9.52993	-9.94694	0.970832	ARDL (2, 7)
الإمارات	2	25.948867	-0.90444	-0.11096	-0.71752	0.974053	ARDL (7, 6)
الكويت	1	117.759365	-8.78075	-8.39071	-8.67257	0.780745	ARDL (4, 1)
عمان	11	133.448174	-10.0359	-9.64581	-9.92767	0.922232	ARDL (2, 4)
الأردن	2	53.393559	-3.616130	-3.125274	-3.485906	0.979818	ARDL (5, 2)
السودان	6	11.141078	-0.09509	0.395766	0.035134	0.951091	ARDL (3, 4)

المطلب الثالث: استخلاص نتائج الدراسة التطبيقية

نتائج اختبار الحدود:

يتم تطبيق اختبار Bound في هذه المرحلة لاختبار ما إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك بين مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومساهمات البنوك الإسلامية في التمويل في الدول المختارة.

تم ذلك من خلال مقارنة القيمة الإحصائية F لكل نموذج مع قيمة اختبار الحدود الحرجة المقدمة من Narayan (2004) لحالتين فقط، (a) التقاطع المقيد وليس الإتجاه بينما (b) الثوابت والاتجاه المقيد، وتشير جميع النماذج إلى وجود تأثير الاتجاه الزمني لكل من الامارات والكويت والاردن والسودان في المقابل يظهر نموذج المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان أن هناك تأثيرات ثابتة ولا يوجد تأثير على الاتجاه الزمني كما هو موضح في الجدول رقم () تتجاوز قيمة الحدود الحرجة العليا، إذ يمكن إثبات ويمكن رفض الفرضية الصفرية لعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوي قدره 1 بالمئة لجميع النماذج باستثناء نموذج الكويت والأردن الذي وجد أن هناك تكامل مشترك عند مستوى معنوي قدره 5 بالمئة، ومن هنا يمكننا أن نستنتج أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتمويل البنوك الإسلامية في البلدان المختارة متكاملان على المدى الطويل.

الجدول رقم (08): نتائج اختبار Bound لكل نموذج على حدة

	F-statistic	Sig Level	I(0)	I(1)
السعودية	10.87414***	10% 5% 1%	4.04، 4.94، 6.35	4.78 ، 5.73 ، 7.24
الإما رات	10.35889***	10% 5% 1%	5.59 ، 6.56 ، 8.74	6.26 ، 7.3 ، 9.63
الكويت	7.838326*	10% 5% 1%	5.59 ، 6.56 ، 8.74	4.78، 5.73، 7.84
عمان	11.85417***	10% 5% 1%	4.04 ، 4.94 ، 6.84	4.78، 5.73 ، 7.84
الأردن	9.497944**	10% 5% 1%	5.59 ، 6.56 ، 8.74	6.26، 7.3،9.63
السودان	13.22405***	10% 5% 1%	4.04 ، 4.94 ، 6.35	4.78، 5.73، 7.24

ملاحظة: * و** و * تشير إلى مستوى هام عند 1 ٪ ، 5 ٪ و 10 ٪ فيما يتعلق بالأهمية.**

تقدير معاملات المدى الطويل مع مصطلح تصحيح الخطأ المرتبط بها:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين إنجازات أهداف التنمية المستدامة ومساهمات البنوك الإسلامية في الدول المختارة بناءا على اختبارات الحد في القسم السابق، فإن الخطوة التالية هي تقدير المعامل طويل المدى وتصحيح الخطأ المصاحب له شرطا، ويوضح الجدول رقم (08) أن تمويل البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية يساهم بشكل إيجابي وكبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المملكة، تنفذ بشكل تدريجي معايير الاستدامة من خلال عقود المرابحة، ومرابحة السلع/ التورق، والإجارة/ الإجارة المنتهية بالتمليك، والمضاربة، والمشاركة وبالتالي فهي في وضع جيد لتحقيق أقصى قدر ممكن من التأثير الاجتماعي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

على سبيل المثال وفقا لقاعدة بيانات مجلس الخدمات المالية الإسلامية وجد أن معظم أهداف التنمية المستدامة مثل الأمن الغذائي والزراعة والمياه والصرف الصحي والصحة والتعليم والأنظمة البيئية / التنوع البيولوجي تم تمويلها جنبا إلى جنب مع توجيه دخل أعمال البنوك مثل الأنشطة العقارية وتمويل الأسر وتجارة الجملة والتجزئة من قبل البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية.

علاوة على ذلك فإن حجم الأموال المقدمة في الصناعة المصرفية داخل المملكة أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث تغطي استثمارات البنوك معظم الأنشطة الاقتصادية التي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى ذلك تبين أن ممارسات التمويل المصرفي الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة تساهم بشكل كبير وإيجابي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لكن إحصائيا هذه المساهمات ليست كبيرة وذلك لأن حجم الأموال التي تقدمها البنوك الإسلامية لتمويل الأنشطة الاقتصادية المتوافقة مع أهداف التنمية الإسلامية لم يكن كافيا لتحقيق هدف من أهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويأتي ذلك تماشيا مع تقديرات الأمم المتحدة بأن الدول النامية تحتاج إلى مبالغ كبيرة من الأموال لتحقيق الأهداف خلال الفترة 2015 – 2030 للأنشطة الاقتصادية المختلفة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (09): الاحتياجات الاستثمارية في البلدان النامية خلال الفترة 2015-2030 لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

إجمالي الاحتياجات الاستثمارية (مليار دولار أمريكي)	منطقة الاستثمار
630-950	السلطة
350-770	النقل
230-400	الاتصالات السلكية واللاسلكية
410	المياه والصرف الصحي
480	الأمن الغذائي والزراعة
210	الصحة
330	التعليم
70-210	النظم الإيكولوجية / التنوع البيولوجي
550-850	التخفيف من آثار تغير المناخ
80-120	التكيف مع تغير المناخ

المصدر: مأخوذ من مؤتمر الأمم المتحدة، أوناكتاد، 2014.

ويوضح الجدول الموالي رقم(10) أن التمويل المصرفي الإسلامي لم يلعب دورا إيجابيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عمان والكويت والأردن والسودان، وقد يكون السبب في ذلك هو أن البنوك الإسلامية لا تركز على الأنشطة الاقتصادية بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة في عمان.

الأنشطة المالية للصناعة المصرفية التي تدعم أهداف التنمية مثل إمدادات المياه وإدارة الصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة والتعليم والمعلومات والاتصالات والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف مع تغير المناخ والأنشطة المهنية والعلمية والتنقية والضمان الاجتماعي الإلزامي والصحة البشرية وأنشطة العمل الاجتماعي والفنون والترفيه، وكذلك الأنشطة التي تقوم بها المنظمات والهيئات خارج الحدود الإقليمية، والتي لم تكن موجودة على الإطلاق وبدلا من ذلك ركز تمويل البنوك بشكل أكبر على الأنشطة الاقتصادية الموجهة لدخل الأعمال مثل تمويل الأسر والأنشطة العقارية والأنشطة الخدمية.[1]

ومع ذلك ، فإن تمويل البنوك العمانية أعطى تركيزا جيدا على الأنشطة الاقتصادية مثل التصنيع والبناء، ولكن كان مستوى التمويل لا يكفي لتحقيق الغاية، علاوة على ذلك تشير النتائج الواردة في الجدول (10) إلى أن تمويل البنوك الإسلامية كان غير مواتي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأردن، وذلك راجع ربما لنقص في الأموال المتاحة، والحجم من الأموال المقدمة مقارنة بالمبلغ اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى ذلك ، الواضح أن تركيز تمويل البنوك الإسلامية لم

[1] - ميهوب عمر، تمويل التنمية المستدامة: تنفيذ أهداف التنمية، دار الرجاء للنشر والتوزيع والطباعة، بغداد، 2021، ص 76.

يشمل المجالات التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية ؛ المياه والصرف الصحي و الأنشطة العلمية والتقنية، الخدمات الإدارية والتصميمية، الإدارة العامة، نشاط الأسر، أرباب العمل، النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ؛ التخفيف من تغير المناخ ، وتغير المناخ التكيف. ومع ذلك ، هناك مساهمات في الأنشطة الاقتصادية تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة مثل الزراعة والأمن الغذائي والتعليم والنقل والطاقة ولكن مع انخفاض مستوى التمويل خلال الفترة المعنية، تم التركيز بشكل أكبر على الأنشطة التي تدر دخلا للأعمال التجارية، مثل الأنشطة العقارية وقروض المنازل, تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح السيارات والدراجات النارية.

كما تشير الدراسة إلى أن مساهمة البنوك الإسلامية في التمويل لا تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في السودان، والسبب في ذلك هو أن التمويل المصرفي الإسلامي لم يقدم إلى الأنشطة الاقتصادية التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وذلك لعدم التركيز على الأنشطة الاقتصادية مثل أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية، إمدادات المياه، البناء، التعليم، المعلومات والاتصالات، الصحة، التعدين والمحاجر، الأنشطة المالية والتأمينية، الإدارة العامة، الفنون، الترفيه وأنشطة المنظمات والهيئات خارج الحدود الإقليمية والتمويل لغير المقيمين.

وكذلك التخفيف من تغير المناخ، لم يتم تقديم للتكيف مع تغير المناخ أي أموال من البنوك الإسلامية في السودان خلال الفترة من 2013 إلى 2020. باختصار البنوك الإسلامية لم تدعم الأنشطة في السودان إنجاز السودان الأخير لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ تم التركيز بدلا من ذلك على الأنشطة التي تدل على دخل أعمال البنوك، بما في ذلك أنشطة الخدمات (التصدير)، وأنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم، بالجملة وتجارة التجزئة، وإصلاح السيارات.

علاوة على ذلك، أن هناك أنشطة اقتصادية مثل الزراعة، وصيد الأسماك والتصنيع بتمويل من البنوك الإسلامية في السودان، ومع ذلك لم يكن حجم الأموال المخصصة لهذه الأنشطة كافيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الجدول رقم (10): نتائج المعاملات المقدرة على المدى الطويل ومصطلح تصحيح الخطأ المرتبط بـ

كل نموذج فردي تحت الدراسة

وفقا للدراسة الحالية، أظهرت النتائج في حالة البنوك الإسلامية ممارسات التمويل في الكويت وعمان والأردن والسودان أن البنوك الإسلامية لم تأخذ المسؤولية الاجتماعية للشركات على محمل الجد وكمصدر قلق كبير، بالإضافة إلى ذلك لديهم نقص في الوعي الاجتماعي بالقضايا البيئية، بدلا من ذلك كانوا أكثر اهتماما بتحقيق رضا أصحاب المصلحة والالتزام بما يناسب الشريعة.

كذلك يوضح الجدول (10) أن معاملات تصحيح الخطأ $E\ C\ M\ _{t-1}$ لجميع محددات النماذج سلبية وذات دلالة إحصائية عند مستوى الأهمية بنسبة 5 في المائة، وتظهر النتائج كذلك استقرار الروابط بين مؤشرات إنجازات أهداف التنمية المستدامة والممارسات التمويلية للبنوك الإسلامية في العالم العربي على المدى الطويل، التي تقدر بمعاملات بـ −0.081179 و −0.94594 و −0.85516 و −0.618812 دولارا بالنسبة للمملكة العربية السعودية والكويت وعمان والأردن ، مما يشير إلى تعديل بطيء نسبيا عملية التوازن مقارنة بضبط الصدمة مرة أخرى إلى التوازن على المدى الطويل في حالة الإمارات والسودان بقيمتين مقدرتين ب −1.722285 و −2.492666 دولارا.

الجدول رقم (10): نتائج المعاملات المقدرة على المدى الطويل ومصطلح تصحيح الخطأ المرتبط بـ كل نموذج فردي تحت الدراسة

النموذج	المتغير	المعامل	Std. Error	الإحصائية T	المشكلة	$ECMt-1$
السعودية	IF–SUA	0.082748***	0.004231	19.559225	0.0000	-0.8984***
الإما رات	IF–UAE	0.000009	0.000007	1.15601	0.29160	-1.722285***
الكويت	IF–UAE	-0.121915***	0.023659	-5.152923	0.0001	-0.94594
عمان	IF–UAE	-0.00125	0.002501	-0.499701	0.6237	-0.85516***
الأردن	IF–UAE	-0.000503**	0.000206	-2.442927	0.0284	-0.618812
السودان	IF–UAE	-0.000016***	0.000001	-20.904799	0.0000	-2.492666
/	/	/	/	/	/	/
السعودية	C	3.131806***	0.054443	57.524547	0.0000	-0.8984***
الإما رات	C	5.298657***	2.585664	24.076636	0.00000	-1.722285***
الكويت	C	4.268197***	0.227149	23.32676	0.000	-0.94594
عمان	C	71.071410	0.035664	119.677239	0.00000	-0.85516***
الأردن	C	71.071410	0.788473	90.138003	0.0000	-0.618812
السودان	C	46.62182***	0.076084	612.76763	0.0000	-2.492666
/	/	/	/	/	/	/
السعودية	@TREND	/	/		/	-0.8984***
الإما رات	@TREND	0.151049	0.02289	/	0.00060	-1.722285***
الكويت	@TREND	0.002752***	0.000439	6.268305	0.000	-0.94594
عمان	@TREND	/	/	/	0.00000	-0.85516***
الأردن	@TREND	0.090521	0.024234	3.735257	0.0022	-0.618812
السودان	@TREND	0.274543***	0.006604	41.570487	0.0000	-2.492666

نتيجة الاختبارات التشخيصية

أخيرا, استخدمت الدراسة العديد من الاختبارات التشخيصية للتحقق من مدى ملائمة نماذج أردل للتحقيق في العلاقة بين تمويل البنوك الإسلامية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لبلدان مختارة، ونتائج الاختبارات التشخيصية موضحة في الجدول (11) أدناه، تم العثور على نتائج أردل بحيث تكون خالية من الارتباط التسلسلي وتأثير التغاير بالرجوع للفرضيات التي تقول أن هناك ارتباط تسلسلي وتم رفض التغاير عند مستوى أكبر من 5 بالمائة لكل عينة في النموذج، كما هو موضح في الجدول (11).

بالإضافة إلى ذلك فإن إحصاءات الانحراف والتفرطح تشير قيم نتائج الاختبارات الحالة الطبيعية لكل نموذج أردل إلى أن مصطلحات الخطأ تم توزيعها بشكل طبيعي وهو ما يؤكده أيضا قيمة اختبار جارك بيرا حيث أنه أعلى من مستوى الأهمية المحدد بنسبة 5 في المائة كما هو مذكور سابقا، علاوة على ذلك أرقام المجموع التراكمي والمجموع التراكمي للمربعات، والتي تبين استقرار أردل المحدد لنماذج الدراسة خلال فترة الدراسة، إذ أن الرسوم البيانية لهما لا تتجاوز الحدود الحرجة على مستوى أهمية 5 في المائة.

جدول رقم (11): نتائج الاختبارات التشخيصية لكل نموذج قيد الدراسة

السعودية	اختبار الارتباط LM	الاحصائية F	0.414907	Prob. F(2,9)	0.6724
الإمارات	اختبار الارتباط LM	الاحصائية F	4.160238	Prob. F(2,4)	0.1054
الكويت	اختبار الارتباط LM	الاحصائية F	0.199509	Prob. F(2,15)	0.8213
عمان	اختبار الارتباط LM	الاحصائية F	0.439241	Prob. F(2,15)	0.6526
الأردن	اختبار الارتباط LM	الاحصائية F	0.425427	Prob. F(2,12)	0.6630
السودان	اختبار الارتباط LM	الاحصائية F	3.193277	Prob. F(2,12)	0.0773
/	/	/	/	/	/
السعودية	اختبار التغاير	الاحصائية F	1.070619	Prob. F(10,11)	0.4531
الإمارات	اختبار التغاير	الاحصائية F	2.680941	Prob. F(15,6)	0.1151
الكويت	اختبار التغاير	الاحصائية F	0.593469	Prob. F(7,17)	0.7527
عمان	اختبار التغاير	الاحصائية F	1.983437	Prob. F(7,17)	0.1179
الأردن	اختبار التغاير	الاحصائية F	2.063569	Prob. F(9,14)	0.1083
السودان	اختبار التغاير	الاحصائية F	1.052837	Prob. F(9,14)	0.4492

وعليه فهذه النتائج النهائية للدراسة والمحددة لكل نموذج على حدة، نجد أن للبنوك الإسلامية مساهمة كبيرة في دولة الإمارات العربية والمتحدة والمملكة العربية السعودية بدرجة عالية جدا، تأتي بعدها حسب القيم المحققة الكويت وسلطنة عمان والأردن، والسودان في آخر الترتيب بنسبة توضح أنه لا يوجد مساهمة للبنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة.

خلاصة الفصل الثاني:

قيمت الدراسة مساهمة البنوك الإسلامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لبلدان مختارة، وهي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وعمان والأردن والسودان. تم تطبيق نموذج أردل باستخدام البيانات الفصلية من 2013 إلى 2020، وأظهرت نتائج الدراسة أن الممارسات التمويلية للبنوك الإسلامية لها تأثير إيجابي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. هذا لأن البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تطبق بشكل متزايد مثل هذه الاستدامة ومعاييرها من خلال عقود التمويل الإسلامي مثل المرابحة، مرابحة السلع، ما يعتبر موقفا جيدا لتعظيم الأثر الاجتماعي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بينما في الكويت وعمان والأردن والسودان، قد لا يكون لممارسات التمويل لدى البنوك الإسلامية دورا هاما حتى الآن في تنفيذها لنظم التنمية المستدامة، ربما كان ذلك بسبب ممارسات البنوك التي تركز بشكل أكبر على الأنشطة الاقتصادية التي قد لا تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، وكان تركيزهم بدلا من ذلك على الأنشطة الاقتصادية.

خاتمة:

تعرف التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي على أنها عملية متعددة الأبعاد، تعمل على تحقيق التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والبعد البيئي من جهة أخرى، وقد أصبح ينظر لها اليوم على أنها غاية وهدف تنموي يجب تحقيقه في كل بلد، مما يجعل كل دولة تسخر كل مجهوداتها لتحقيق ذلك، كونها تساهم وبشكل مباشر في تحقيق تنمية شاملة في كل المجالات، وتعمل على تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، ولعل البنوك الإسلامية على رأس المؤسسات المساهمة في ذلك كونها لها دور في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي وذلك عن طريق قيامها بجمع الزكاة والوقف وتقديم القرض الحسن والقيام بالعديد من الأنشطة الاجتماعية بالاستناد إلى مسؤوليتها في التنمية الاجتماعية، ويتضح دورها في تحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية من خلال منح التمويل للمشروعات الاستثمارية، و التي بدورها تعمل على تحفيز الاستثمار وزيادة الإنتاج والقضاء على البطالة.

وانطلاقا مما سبق تم استخلاص مجموعة من النتائج التي تخص هذا البحث للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا:

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

من خلال دراسة الجانب النظري: تم التوصل إلى أن وظائف البنوك الإسلامية كثيرة ومتعددة تمس مختلف المجالات وتخدم كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والدينية، فالبنك الإسلامي يعتبر الدين هو المصدر الرئيسي لكل أنشطته وأهدافه، ولا يخفى أن الدين الإسلامي غايته الأولى تحقيق الحياة العادلة والكريمة لكل فرد في كل جانب، فيساهم في تمويل المشاريع المختلفة التي تساعد في زيادة الاستثمار وحركة الإنتاج، ويساهم في خدمة أفراد المجتمع من خلال توجيه الفائض عند أصحاب المال للمحتاجين له فيكون البنك وسيط في تسيير الأموال بسبل شرعية، مثلا الأموال التي تجمع عن طريق الزكاة، تمويل مختلف المؤسسات الثقافية التي تعمل على نشر الوعي وتنظيم التكوين في مختلف المجالات، وعليه فإن الفرضية الأولى التي تقول: "**أن خدمات البنوك الإسلامية توجه للمجال البيئي فقط**" خاطئة وغير صحيحة.

وإثبات كون الفرضية الأولى خاطئة من خلال ما مضى يثبت صحة الفرضية الثانية التي تقول: "**تساهم البنوك الإسلامية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة**" كون التنمية المستدامة في حد ذاتها وسيلة لتحقيق مختلف الغايات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تخدم المجتمع وبما أن البنوك الإسلامية تعمل على المساهمة في تحقيق هذه الأهداف وخدمة هذه المجالات فهي تخدم وتساهم في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

من خلال دراسة الجانب التطبيقي: توصلت إلى أن الدول المختارة تعمل بدرجات متفاوتة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وهناك دور كبير لمساهمة البنوك الإسلامية في ذلك في كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والأردن الذين ظهرت آثار التنمية جلية في كافة المجالات مع مطلع سنة 2020، أما سلطنة عمان والكويت فكانت بنسبة متوسطة وذلك لصرف الانتباه نحو أهداف أخرى حتى البنوك الإسلامية كان لها تأثير متوسط بالرغم من احتواء الكويت على أحد البنوك الإسلامية الكبرى في العالم، أما السودان فلم تساهم البنوك الإسلامية إلا بنسبة قليلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتجلى ذلك واضحا في معدلات التنمية المحققة هناك إذ ومن خلال الدراسة تبين أن هناك تباين في اهتمامات دولة السودان وتركيز على جانب دون الآخر ما سبب خلل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعليه فإن الفرضية الثالثة التي تقول: "**للبنوك الإسلامية دور في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة للدول المختارة**" صحيحة كون أن الدول المختارة وبمساهمة من البنك الإسلامي اقتصاديا استطاعت الوصول إلى تنمية مستدامة ومازالت البنوك الإسلامية إلى يومنا تساهم من خلال:

- تعبئة الموارد لتقليص المخاطر المستقبلية.
- زيادة التنمية المحلية.
- القدرة على تقاسم المنتجات المالية.
- تعزيز الشمول.
- تمويل المشاريع المختلفة.

ومنه نصل لخلاصة تقول أن للبنوك الإسلامية دور كبير وفعال في تحقيق التنمية المستدامة داخل أي دولة بشرط أن تسعى الدولة لتوجيه أهدافها نحو تحقيق هذه الغاية وتعتبرها جزء أساسي من عملية التنمية ولا تركز على جانب وتترك الآخر بل تعتمد على نظرية التكامل التي تجعل كل مجال مكمل للآخر وكلما تحققت التنمية في جانب لنقول مثلا الاقتصادي توجه ذلك لتلبية متطلبات الجانب الآخر الاجتماعي مثلا.

مقترحات وحلول:

- لابد للبنوك الإسلامية أن تركز أكثر على المجالات التي تتماشى مع أهداف التنمية والتي تكون ذات تأثير إيجابي على باقي المجالات.
- الاهتمام بجانب تغير المناخ وإعطائه مساحة أكثر من التركيز، كونه يعتبر عامل أساسي في تحقيق أو عدم تحقيق التنمية المستدامة.
- تحديد وصف دقيق لكيفية تمويل المجال التنموي من قبل البنوك، والتصرف بحكمة في الأموال المصرفية التي توجه لمثل هذه الأنشطة.
- نشر الوعي أكثر حول المسؤولية الاجتماعية داخل الدولة والمؤسسات خاصة.
- تحديد المعوقات التي تحول دون مساهمة البنوك الإسلامية في هذا الهدف، وإيجاد حلول لهذه المعوقات.

آفاق مستقبلية للدراسة:

بعد دراستي وبحثي في هذا العنوان، وخاصة مع نقص الدراسات التي تتناول التنمية المستدامة والبنوك الإسلامية معا وكذا نقص الدراسات التطبيقية ذات النتائج الواقعية الدقيقة أرى أنه لا بد من الاهتمام بالبحث في المواضيع التالية:

- دراسة تطبيقية أكثر تفصيل مع وجود بيانات أكثر دقة حول مساهمة البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة خاصة داخل الدول العربية على رأسهم الجزائر.
- السبل والوسائل التي اتبعتها الدول والتي استطاعت من خلالها تحقيق تنمية مستدامة في كل المجالات.
- دراسة أساليب التمويل الإسلامية المأخوذة من الدين الإسلامي مباشرة مثل الزكاة والوقف والقرض الحسن، كونها ذات فعالية على الفرد والمؤسسة والمجتمع خاصة وأنها لها مرجعية دينية.

قائمة المراجع:

1. الكتب:

أ. مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها،أبعادها، مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017.

ب. مصطفى عطية جمعة، الإسلام والتنمية المستدامة " تأصيل في ضوء الفقه وأصوله"، شمس للنشر والإعلام، القاهرة، 2017.

ت. نزار عوني اللبدي، التنمية المستدامة –استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة–، دار دجلة "ناشرون وموزعون"، عمان، 2015.

ث. سليم الأطرش، مخططات الولايات المتحدة الأمريكية لتنظيم اقتصاد العالم، دار السلام، لبنان، 2016.

ج. غنيم أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها، وأدوات قياسها، دمشق، 2010.

ح. عبد الرزاق الهيثي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر، الأردن – عمان، 1998.

خ. لقمان محمد مرزوق، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، 2002.

د. عاشور يوسف، مقدمة في إدارة المصارف السلامية، مطبعة الزينتيسي للطباعة والنشر، غزة، 2002.

ذ. قادر محمد الطاهر، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2014.

ر. الخضيري محسن، البنوك السلامية، ايتراك للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

ز. حسين مصطفى غانم، مفهوم المصرف الإسلامي، دار العزيز، مصر، 1985.

س. فلاح الحسيني ومؤيد الزهن الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة 02، الأردن، 2003.

ش. فؤاد توفيق ياسين و أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر، مصر، 1996.

ص. غازي عناية، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، الخصائص العامة، دار زهران، الأردن، 2002.

ض. عثمان بابكر أحمد، تجربة البنوك السودانّية فَي التموّيل الزراعَي بصّيغة السلم المعهد، الإسلامي للبحوث و التدرّب التابع للبنك الإسلامي للتنمّية ، طبعة الأولى، 1998.
ط. داوود محمود، الأحكام الجلية في زكاة الأموال العصرية الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2004.
ظ. النووي الإمام، رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، مؤسسة المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 2002.
ع. عبد الرحمن وصادق شريف، جغرافية المملكة العربية السعودية، دار المريخ، الرياض، 1984.
غ. عبد الرحمن حميدة، جغرافية الوطن العربي، دار الفكر المعاصر، دمشق، 1997.
ف. عبد العباس فضيح الغريزي، جغرافية الوطن العربي، دار نشر صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
ق. صلاح الدين علي الشامي، السودان دراسة جغرافية، منشأة معارف بالا سكندريه جلال حرة ومعارفه، القاهرة، 2002.
ك. صلاح الدين البحيري، الأردن: دراسة جغرافية، المكتبة الوطنية، عمان، 1994.
ل. محمد علي، التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في الدول العربية، دار البركة للنشر، القاهرة، 2019.

2. <u>الدوريات:</u>

أ. <u>المجلات العلمية:</u>

- ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 46، ربيع 2009.
- عبد الحكيم جربي، البعد البيئي للتنمية المستدامة...في المؤسسة الاقتصادية، مجلة حوليات جامعة بشار، المجلد 05، العدد02، 2018.
- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، ط1 بحث رقم66، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة – المملكة العربية السعودية، 2005م.
- احمد النجار، حول البنوك الإسلامية، مجلة البنوك الإسلامية، العدد 34، لبنان، فيفري 1984.
- محمد إبراهيم مقداد، دور البنوك الإسلامية.. في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، جانفي 2005.
- يحياوي إلهام، المصارف الإسلامية كآلية لتحقيق ..في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الحقيقة، العدد 38، أكتوبر 2016.

- ساجر ناصر حمد الجبوري، إيمان عبد الله جاسم الجبوري، المشاركة في المصارف الإسلامية، مجلة العلوم الإسلامية، العدد2013.
- عبد القادر حفاي وشخوم رحيمة، التمويل الإسلامي الأخضر و دوره في خدمة التنمية المستدامة، مجلة دفاتر اقتصادية، عدد206. رقم1040، ديسمبر 2018.
- محمد سعد عميرة، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون بين الدول الإسلامية، 2020.
- محمد طلال، سياسات العمل والتنمية البشرية في الأقطار العربية: تحليل للتجربة الكويتية، مجلة الكويت اليوم، أبريل 2002.
- علي الجابري، سياسة الكويت الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الوطني، العدد 3، رقم 12، الأحمدي، 2022.
- سعيد أحمد سليمان محمد، أثر السياسة المالية على الاقتصاد السوداني، مجلة كلية دلتا للعلوم والتكنولوجيا، العدد الرابع، سبتمبر 2016م.
- محمد طاقة، الاستثمار العربي وأثره على الاقتصاد الأردني "دراسة تحليلية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع عشر، أيار 2008.
- علاء الدوسري، تنمية مستدامة عربية، مجلة الواقع التنموي، العدد الرابع عشر، رقم 16، 2014.

3. المراجع الغير منشورة:

أ. بحوث المؤتمرات والملتقيات العلمية:

- رويدة أيوب المشني ومآب معاوية ناشف، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مؤتمر"التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة"، ورقة عمل، كلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية، 2008.
- محمد أبو حسين، المضاربة في المصارف الإسلامية، مؤتمر بيت المقدس الإسلامي الدولي الخامس، رام الله، فلسطين، 2014.
- علاش أحمد ودرواسي مسعود، النشاط المصرفي بدون فوائد...أسلوب المشاركة نموذجا، الملتقى الدولي الثاني بعنوان "الأزمة المالية والبدائل المالية والمصرفية،معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،الجزائر،05-06 مايو 2009.
- عثمان بابكر أحمد، تجربة البنوك السودانيّة فِي التموّيل الزراعِي بصّيغة السلم المعهد، الإسلامي للبحوث و التدرّب التابع للبنك الإسلامي للتنمّية ، طبعة الأولى، 1998.
- بن حجوبة حميد و خالد الخطيب، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوك التسيير عبد الحميد ابن باديس – مستغانم، 2020.

- التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2013، نسخة محفوظة، مارس 2014، على موقع واي باك ميشين، نسخة مؤرشفة.
- مؤتمر الأمم المتحدة، أوناكتاد، 2014.
- أمجد حجازي، تنويع الاقتصاد في المملكة العربية السعودية، الماضي والحاضر ومسار المستقبل، صندوق النقد الدولي.
- جلولي نسيمه ومقران محمد، منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي،الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، نوفمبر 2019.

ب. رسائل الماجستير والدكتوراه:

- معتصم محمد إسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة – سورية أنموذجا، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 2015.
- محمد إبراهيم الخماش، البنوك الإسلامية بين التشريع الضريبي والزكاة، أطروحة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2007.
- بوحيضر رقية، إستراتيجية البنوك الإسلامية... المنافسة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري – قسنطينة، 2011-2012.
- محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، مذكرة ماستر، قسم المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2015، ص 37 -38.
- طلال أحمد إسماعيل، المضاربة المشتركة ومدى تطبيقها في المصارف الإسلامية في فلسطين، رسالة ماجستير غ منشورة، غزة، الجامعة الإسلامية، 2002م.
- نشوى محمد عبد ربه، آليات تفعيل دور القرض الحسن في البنوك الإسلامية لعلاج مشكلة البطالة في مصر، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد والمالية، كلية التجارة طنطا، مصر، 2022.

4. المواقع الالكترونية:

- موقع المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، https://www.mfa.gov.jo/content/Location-and-Geography.
- ريان عماني، اقتصاد عمان، https://www.marefa.org/%D8%A7، 6 يوليو 2013.
- مريم عبابسة، البنية الاقتصادية، https://books.openedition.org/ifpo/7778، يناير 2022.